E/CONF.104/9

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي العشرون لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادئ

جزيرة جيجو، جمهورية كوريا، ٦-٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥

تقرير المؤتمر

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٥

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام.

وتصدر أعمال مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي العشرين لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادئ، الذي عقد في جزيرة جيجو، بجمهورية كوريا، في الفترة من ٦ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، في مجلد واحد بعنوان تقرير المؤتمر.

وقد صدرت أعمال مؤتمرات الأمم المتحدة الإقليمية السابقة لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادئ تحت الرموز وأرقام المبيع التالية: E/CONF.18/6 (Sales No. 55.I.29) and E/CONF.18/7 (Sales No. 56.I.23) for the First Conference; E/CONF.25/3 (Sales No. 59.I.9) and E/CONF.25/4 (Sales No. 61.I.8) for the Second Conference; E/CONF.36/2 (Sales No. 62.I.14) and E/CONF.36/3 (Sales No. 64.I.17) for the Third Conference; E/CONF.50/4 (Sales No. 65.I.16) and E/CONF.50/5 (Sales No. 66.I.3) for the Fourth Conference; E/CONF.52/4 (Sales No. E.68.I.2) and E/CONF.52/5 (Sales No. E.68.I.14) for the Fifth Conference; E/CONF.57/2 (Sales No. E.71.I.15) and E/CONF.57/3 (Sales No. E.72.I.20) for the Sixth Conference; E/CONF.62/3 (Sales No. E.74.I.7) and E/CONF.62/4 (Sales No. E.74.I.25) for the Seventh Conference; E/CONF.68/3 (Sales No. E.77.I.12) and E/CONF.68/3/Add.1 (Sales No. E.78.I.8) for the Eighth Conference; E/CONF.72/4 (Sales No. E.81.I.2) and E/CONF.72/4/Add.1 (Sales No. E/F.83.I.14) for the Ninth Conference; E/CONF.75/5 (Sales No. E.83.I.18) and E/CONF.75/5/Add.1 (Sales No. E/F.86.I.11) for the Tenth Conference; E/CONF.78/4 (Sales No. E.87.I.13) and E/CONF.78/4/Add.1 (Sales No. E/F.88.I.18) for the Eleventh Conference; E/CONF.83/3 (Sales No. E.91.I.42) and E/CONF.83/3/Add.1 (Sales No. E/F.94.I.11) for the Twelfth Conference; E/CONF.87/3 (Sales No. E.94.I.19) for the Thirteenth Conference; E/CONF.89/5 (Sales No. E.97.I.12) for the Fourteenth Conference; E/CONF.92/1 (Sales No. E.01.I.2) for the Fifteenth Conference; E/CONF.95/7 (Sales No. E.04.I.11) for the Sixteenth Conference; and E/CONF.97/7 for the Seventeenth Conference (Sales No. 06.I.39); E/CONF.100/9 for the Eighteenth Conference (Sales No. E.10.I.2); and E/CONF.102/8 for the Nineteenth Conference (Sales No. E.12.I.14).

E/CONF.104/9

منشورات الأمم المتحدة
United Nations publication

رقم المبيع E.15.I.11
Sales No. E.15.I.11

ISBN 978-92-1-101325-2
ISBN 978-92-1-101325-2

حقوق النشر محفوظة © الأمم المتحدة ٢٠١٥
Copyright © United Nations 2015

جميع الحقوق محفوظة
All rights reserved

طبع في قسم النسخ بالأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية

المحتويات

الفصل		الصفحة
الأول –	تنظيم المؤتمر	٥
	ألف – مقدمة	٥
	باء – افتتاح المؤتمر	٥
	جيم – الحضور	٥
	دال – انتخاب أعضاء المكتب	٥
	هاء – المسائل التنظيمية	٦
	١ – اعتماد النظام الداخلي	٦
	٢ – إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال المؤتمر	٦
	٣ – إنشاء اللجان التقنية وانتخاب رئيس كل لجنة	٧
	٤ – وثائق التفويض	٨
	٥ – الوثائق	٨
الثاني –	الجلسة العامة	٩
الثالث –	اختتام أعمال المؤتمر	٢٢
الرابع –	القرارات التي اتخذها المؤتمر	٢٣
	ألف – قائمة القرارات	٢٣
	باء – نصوص القرارات	٢٣

المرفقات:

الأول –	اللجنة التقنية الأولى: إطار الإسناد الجيوديسي	٣٧
الثاني –	اللجنة التقنية الثانية: إدارة مخاطر الكوارث	٣٩

الثالث – اللجنة التقنية الثالثة: البنية التحتية للبيانات المكانية الإقليمية ٤٠
الرابع – اللجنة التقنية الرابعة: السجل العقاري وإدارة الأراضي ٤٢
الخامس – جدول الأعمال المؤقت لمؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي الحادي والعشرين لرسم الخرائط لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ ٤٤
السادس – قائمة الوثائق ٤٥

الفصل الأول

تنظيم المؤتمر

ألف - مقدمة

١ - وفقاً لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٥٢/٢٠١٤ المؤرخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، عُقد مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي العشرون لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادئ في مركز المؤتمرات الدولي في جزيرة جيجو، بجمهورية كوريا، في الفترة من ٦ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

باء - افتتاح المؤتمر

٢ - افتتح المؤتمرَ الرئيسُ المؤقت، لي بِنغدِه (الصين)، وأدلى بكلمة ترحيب.

٣ - وأدلى ببيان افتتاحي كل من غريغ سكوط، من شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، وهيونغ - كو ييو، نائب وزير الأراضي والبنيات التحتية والنقل في جمهورية كوريا، وهي - ريونغ وون، حاكم مقاطعة جيجو الخاصة المتمتعة بالحكم الذاتي، بجمهورية كوريا.

جيم - الحضور

٤ - حضر المؤتمر ١٢٥ ممثلا عن ٢٧ بلداً و ١٠ من وكالات متخصصة ومؤسسات علمية دولية وكيانات أخرى. وترد قائمة المشاركين في الوثيقة E/CONF.104/INF/2، وهي متاحة على الموقع الشبكي التالي: http://unstats.un.org/unsd/geoinfo/RCC/unrccap20.html.

دال - انتخاب أعضاء المكتب

٥ - في الجلسة العامة الأولى، المعقودة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، انتخب المؤتمر بالتزكية أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

الرئيس:

هيروشي موراكامي (اليابان)

نائبا الرئيس:

السيد تشوي بيونغ - نام (جمهورية كوريا)

السيد خورلِشَغاي آيورزانا (منغوليا)

المقرر:

السيد لي بِنغدِه (الصين)

هاء - المسائل التنظيمية

١ - اعتماد النظام الداخلي

٦ - اعتمد المؤتمر في جلسته العامة الأولى، المعقودة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، نظامه الداخلي المؤقت، كما يرد في الوثيقة E/CONF.104/2.

٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال المؤتمر

٧ - أقر المؤتمر في جلسته العامة الأولى، المعقودة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، جدول أعماله المؤقت، كما يرد في الوثيقة E/CONF.104/1. وكان جدول الأعمال كما يلي:

١ - افتتاح المؤتمر.

٢ - انتخاب الرئيس وسائر أعضاء مكتب المؤتمر.

٣ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى:

(أ) إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال المؤتمر؛

(ب) اعتماد النظام الداخلي؛

(ج) إنشاء اللجان التقنية وانتخاب رئيس كل لجنة؛

(د) وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر.

٤ - تقرير لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي.

٥ - تقرير اللجنة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للمبادرة العالمية للأمم المتحدة بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية.

٦ - تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي التاسع عشر لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادئ.

٧ - ورقات المؤتمر:

(أ) التقارير القطرية؛

(ب) الورقات المقدمة بناء على دعوة بشأن الإنجازات والتطورات في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية في ما يتعلق بمعالجة المسائل الوطنية والإقليمية والعالمية.

٨ - تقارير اللجان التقنية للمؤتمر.

٩ - جدول الأعمال المؤقت لمؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي الحادي والعشرين لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادئ.

١٠ - اعتماد تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي العشرين لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادئ.

٨ - وفي الجلسة ذاتها، وافق المؤتمر على مشروع برنامج عمله الذي تضمنته الوثيقة E/CONF.104/L.1.

٣ - إنشاء اللجان التقنية وانتخاب رئيس كل لجنة

٩ - أنشأ المؤتمر في جلسته العامة الأولى، المعقودة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، اللجان التقنية الأربع التالية وانتخب رؤساءها على النحو التالي:

اللجنة الأولى: إطار الإسناد الجيوديسي

الرئيس: السيد جون دوسُن (أستراليا)

اللجنة الثانية: إدارة أخطار الكوارث

الرئيس: السيد تورو ناغاياما (اليابان)

اللجنة الثالثة: البنية التحتية للبيانات المكانية الإقليمية

الرئيسة: السيدة جيانغ جيي (الصين)

اللجنة الرابعة: السجل العقاري وإدارة الأراضي

الرئيس: السيد سانغون لي (جمهورية كوريا)

٤ - وثائق التفويض

١٠ - أعلن رئيس المؤتمر في الجلسة العامة السادسة، التي عقدت في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، أنه جرى، وفقاً للمادة ٣ من النظام الداخلي للمؤتمر، استعراض وثائق تفويض الممثلين وتبين أنها صحيحة.

٥ - الوثائق

١١ - ترد قائمة بالوثائق المقدمة إلى المؤتمر في المرفق السادس وهي متاحة على الموقع الشبكي التالي: http://unstats.un.org/unsd/geoinfo/RCC/unrccap20.html.

الفصل الثاني

الجلسة العامة

١٢ - بدأ المؤتمر في جلسته العامة الأولى، المعقودة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، نظره في البند ٤ من جدول الأعمال ”تقرير لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي“ (E/CONF.104/3). وعرض غريغ سكوط، أمين لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي تقريراً عن جدول الأعمال الرئيسي والإنجازات الهامة للدورة الخامسة للجنة الخبراء، التي عقدت في نيويورك في آب/أغسطس ٢٠١٥. وقدم الاستعراض البرنامجي لعمل لجنة الخبراء خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥، وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٤/٢٠١١، الذي طلب فيه المجلس إجراء استعراض شامل لجميع جوانب عمل اللجنة وعملياتها، وذلك لكي يتسنى للدول الأعضاء تقييم مدى فعاليتها. وأوضح سكوط أن التقرير نوقش خلال الدورة الخامسة للجنة الخبراء، حيث أقر الأعضاء بأن تقديم تقرير الاستعراض إلى المجلس في عام ٢٠١٦ سيتيح فرصة فريدة لتعزيز ولاية اللجنة والآليات الفرعية للمجلس في مجال المعلومات الجغرافية المكانية. وأشار إلى أن التوفيق بين الدور الذي يقوم به مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادئ وولاية لجنة الخبراء سيساعد على ترشيد الأعمال العامة المنجزة في ميدان المعلومات الجغرافية المكانية ومن شأنه أن يسهم في الاقتراح الذي سيعرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأدلى كل من ممثل أستراليا وجمهورية كوريا ببيان.

١٣ - وفي الجلسة ذاتها، بدأ المؤتمر نظره في البند ٥ من جدول الأعمال ”تقرير اللجنة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للمبادرة العالمية للأمم المتحدة بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية“ (E/CONF.104/4). وقدم السيد لي بنغدِه، رئيس اللجنة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للمبادرة العالمية للأمم المتحدة بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية تقريراً عن أنشطتها استجابة للقرارات المتخذة في مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي التاسع عشر لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠١٢. وسلط الضوء على المشاريع والإنجازات الرئيسية التي حققتها اللجنة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للمبادرة العالمية للأمم المتحدة بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية، اللجنة الدائمة المعنية بالهيكل الأساسي لنظم المعلومات الجغرافية لآسيا والمحيط الهادئ سابقاً (انظر الفصل الرابع، القرار ٥)، خلال السنوات الثلاث الماضية. وشمل ذلك جلستيها العامتين الثانية والثالثة، واجتماعات مكتبها التنفيذي، وموضوع بناء القدرات في إطار اللجنة الإقليمية. وفي معرض تقديم المساهمات

المقدمة إلى لجنة الخبراء ومجموعة من الأنشطة، بما فيها منتدى تشِنغدو بشأن المبادرة العالمية للأمم المتحدة بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية، وحلقة العمل العالمية المعنية بإدماج المعلومات الجغرافية المكانية والمعلومات الإحصائية، والمنتدى الرفيع المستوى الثالث بشأن المبادرة العالمية للأمم المتحدة بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية، أكد التزام اللجنة الإقليمية بتنفيذ البرنامج العالمي من منظور آخر.

١٤ - وفي الجلسة ذاتها، استأنف المؤتمر نظره في البند ٥ من جدول الأعمال وقدم جون دوسُن، رئيس الفريق العامل الأول المعني بإطار الإسناد الجيوديسي من أجل التنمية المستدامة، تقريراً عن أنشطة الفريق خلال السنوات الثلاث الماضية استجابة للقرارات المتخذة في مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي التاسع عشر لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠١٢ (E/CONF.104/5). وسلط الضوء على تطور مشروع الإطار المرجعي الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ وما حققه من إنجازات، وأنشطة حملة المشروع الجيوديسي الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، ومشروع توحيد نظام الارتفاعات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ الذي تقوده كوريا، ومشروع بناء القدرات الجيوديسية لآسيا والمحيط الهادئ. كما قدم عرضاً عن التعاون القائم بين الفريق العامل ولجنة الخبراء، الذي شمل إعداد مشروع قرار سيُعرض على الجمعية العامة ويتعلق بوضع الإطار العالمي للإسناد الجيوديسي من أجل التنمية المستدامة والمساعدة التي قُدمت لصياغة مجموعة من وثائق لجنة الخبراء.

١٥ - وفي الجلسة العامة الثانية، التي عقدت يوم ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، استأنف المؤتمر نظره في البند ٥ من جدول الأعمال. وقدَّم لي سانغهو، الذي كان يمثل بيمان بكتاش، رئيس الفريق العامل الثاني المعني بتبادل البيانات وتحقيق التكامل بينها لأغراض إدارة الكوارث، الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها الفريق العامل استجابة للقرار الذي اتخذ في مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي التاسع عشر لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠١٢ (E/CONF.104/6). ومن ضمن الأنشطة الرئيسية في مجالي تبادل البيانات وإدارة الكوارث، صُممت بوابة جغرافية إلكترونية لإدارة الكوارث وتم تشغيلها لأغراض الإغاثة في أحوال الزلازل والفيضانات. وبالإضافة إلى ذلك، أُنجز بحث في موضوع جمع البيانات بواسطة نظام المعلومات الجغرافية المكانية المستمدة من المتطوعين. وقد أُجريت مرحلة تجريبية منه وتم تحليل الاستبيان، وانتُهي من إعداد البوابة الإلكترونية التجريبية للمعلومات الجغرافية المكانية المستمدة من المتطوعين وأُنجزت دراسة إفرادية بشأن استخدامه.

١٦ - وفي الجلسة العامة الثانية أيضاً، قامت جيانغ جيي، رئيسة الفريق العامل الثالث المعني بإدارة المعلومات المكانية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، بعرض وتلخيص الأنشطة الرئيسية

للفريق العامل استجابة للقرار الذي اتخذ في مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي التاسع عشر لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠١٢ (E/CONF.104/7). ومن ضمن تلك الأنشطة الرئيسية، صُمم استبيان للتحري عن تطور مجال إدارة المعلومات المكانية، وقُدم عرض عن التحليل والنتائج في الاجتماع. وبالإضافة إلى ذلك، قامت بعرض وتلخيص مجموعة من دراسات الحالات الإفرادية، من بينها دراسة تجريبية بشأن الحصول على المعلومات المكانية وتعهُّدها في أستراليا، ودراسة عن الحصول على البيانات المكانية وتحديثها بسرعة في ماليزيا، ودراسة إفرادية بشأن إدارة البيانات الجغرافية الموزعة على شبكة الإنترنت والخدمات الإلكترونية في الصين. وأبدى ممثلا الهند وبروني دار السلام تعليقات وطرحا أسئلة.

١٧ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، نظر المؤتمر في البند ٦ من جدول الأعمال المعنون ”تقرير عن تنفيذ القرارات المتخذة في مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي التاسع عشر لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادئ“ (E/CONF.104/8). وعرض تورو ناغاياما، من أمانة اللجنة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة لمبادرة الأمم المتحدة بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على النطاق العالمي، تقريراً، شاركت في إعداده شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة واللجنة الإقليمية، عن الإجراءات المتخذة خلال السنوات الثلاث الماضية استجابة للقرارات المتخذة في مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي التاسع عشر لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادئ. وسلط الضوء على الأعمال والأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة الإقليمية وأفرقتها العاملة والبلدان الأعضاء، وأفاد بأن معظم الإجراءات ذات الصلة قد أنجزت.

١٨ - وفي الجلسة العامة الثانية أيضاً، التي ترأسها تشو بيونغ - نام، بدأ المؤتمر نظره في البند ٧ (ب) من جدول الأعمال، ”الورقات المقدّمة بناء على دعوة بشأن الإنجازات والتطورات في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية في ما يتعلق بمعالجة المسائل الوطنية والإقليمية والعالمية“. وقدّم غريغ سكوط، المستشار الأقاليمي لدى لجنة الخبراء، ورقة معلومات أساسية بعنوان ”إدماج المعلومات الجغرافية المكانية في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“ (E/CONF.104/IP.1)، تعرض الإنجازات والتطورات في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية من منظور عالمي. وأفاد بأنه وفقاً لما جاء في تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٥، يمكن للبيانات الجغرافية المكانية أن تساعد على الرصد في كثير من جوانب التنمية، ومن شأن خطة التنمية المستدامة الجديدة لعام ٢٠٣٠ أن تهيئ للأوساط العالمية المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية فرصة فريدة لإدماج المعلومات الجغرافية المكانية في خطة التنمية العالمية. كما عرض المزيد من الإرشادات الموجهة للأوساط الوطنية المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية في سبيل تحقيق نتائج خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مؤكداً أن توفير

بيانات مستدامة من أجل التنمية المستدامة يتطلب تحقيق التكامل بين كل من الإحصاءات ورصد الأرض والمعلومات الجغرافية المكانية، وأن تحسين البيانات الأساسية يُسهم في عمليات صنع القرارات والسياسات.

١٩ - وفي الجلسة نفسها، قدّم دونوفان ستوري، رئيس قسم التنمية الحضرية المستدامة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ورقة معلومات أساسية بعنوان ''التحولات الحضرية الإقليمية: الأرض والخطة الحضرية الجديدة'' (E/CONF.104/IP.2). وأشار إلى أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ تشهد توسعاً حضرياً سريعاً، ولهذا السبب لا غنى عن إدارة هذا التحول لكي يتسنى بلوغ آفاق التنمية في المنطقة. وتحدث عن تخطيط أوجه استخدام الأراضي في سياق التوسع الحضري في المنطقة، وأشار إلى التحديات التي تواجه التنمية المستدامة للأراضي والمدن والأقاليم والإجراءات المتخذة في سبيل تحقيقها. وأبدى ممثل جمهورية كوريا تعليقات وطرح أسئلة.

٢٠ - وفي الجلسة العامة الثانية أيضاً، قدّم هيروشي موراكامي، نائب مدير هيئة المعلومات الجغرافية المكانية باليابان، ورقة معلومات أساسية بعنوان ''المنظورات الوطنية: وجهة نظر اليابان'' (E/CONF.104/IP.3). وتناول المهمة الأساسية المشتركة التي تضطلع بها غالبية الهيئات الوطنية المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية والتحديات التي تواجهها. وأشار إلى أن هذه الهيئات ينبغي لها أن تتفاعل مع واضعي السياسات العامة ومعرفة ما تحتاجه لمساعدتها في عمليات صنع القرارات. وعرض أيضاً تجربة هيئة المعلومات الجغرافية المكانية باليابان في المساهمة الفعالة في الحد من مخاطر الكوارث بواسطة تطبيق تكنولوجيا المعلومات الجغرافية المكانية، وكذلك تعاونها مع المكاتب الحكومية المعنية بإدارة الكوارث. وأبدى ممثلا الصين وجمهورية كوريا تعليقات وطرحا أسئلة.

٢١ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، قدّمت مونيكا أغوايو، الأمينة التنفيذية للجنة الإقليمية للأمريكتين التابعة لمبادرة الأمم المتحدة بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية العالمية، عرضاً بعنوان ''تسخير المعلومات الجغرافية المكانية لأغراض خطة التنمية العالمية - منظور اللجنة الإقليمية للأمريكتين التابعة لمبادرة الأمم المتحدة بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية العالمية'' (E/CONF.104/IP.4). وعرضت الهيكل التنظيمي لهذه اللجنة، التي تضم الآن في عضويتها ٣٨ دولة، وأفرقتها العاملة الخمس. وقدمت أيضاً معلومات بشأن المشروع الرامي إلى تعزيز البنيات التحتية للبيانات المكانية في منطقة البحر الكاريبي، الذي تقوده المكسيك. وفي إطار الفريق العامل المعني بالتعاون والتنسيق الإقليمي، تقوم اللجنة الإقليمية بإعداد مشروع يشارك فيه ١٩ بلداً كاريبياً ويهدف إلى التشجيع على تطوير البنيات التحتية

للبيانات المكانية من أجل تعزيز إعداد واستخدام وتبادل المعلومات الجغرافية المكانية في المنطقة. وأبدى ممثلا اليابان والصين تعليقات وطرحا أسئلة.

٢٢ - وفي الجلسة العامة الثالثة، المعقودة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، قدّم جون دوسُن، رئيس قسم الجيوديسيا في هيئة علم الأرض بأستراليا، ورقة بعنوان ”إطار الإسناد الجيوديسي: أستراليا“ (E/CONF.104/IP.6). وتحدث عن السبل التي تدعم بها الحكومة الأسترالية النظام العالمي للمراقبة الجيوديسية، وعن تكنولوجيا التحديد الدقيق للمواقع التي أسهمت في النمو الاقتصادي من خلال الكفاءة في النقل وإدارة البيانات الجغرافية المكانية والتشغيل الآلي في الميدان الصناعي. وأوضح أن النظام العالمي لسواتل الملاحة سيصبح أداة مشتركة في يد الجميع في السنوات القليلة القادمة، وأن الجيوديسيا ستعزِّز في الوقت نفسه قطاعات الزراعة والمناجم والتكنولوجيا الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي. وقدّم أيضاً معلومات عن تطوير البنيات التحتية الوطنية لتحديد المواقع في أستراليا والتطبيقات المتعلقة بها، منها الشبكة الأسترالية الجديدة للنظام العالمي لسواتل الملاحة، والنظام المُحسّن للقياس بالتداخل الضوئي على خط قاعدي طويل جداً، وتحديد المدى الليزري الساتلي، والتكنولوجيا التي تجمع بين النظام العالمي لسواتل الملاحة والرادار ذو الفتحة الاصطناعية الخاص بقياس التداخل. وختاماً، سلط الضوء على خطط أستراليا المستقبلية في مجال الأنشطة الجيوديسية. وأبدى تعليقات ممثلو الصين واليابان والهند وجمهورية كوريا وطرحوا أسئلة.

٢٣ - وفي الجلسة نفسها، قدّم غاري جونستون، رئيس فرع الجيوديسيا ورصد الزلازل في هيئة علوم الأرض بأستراليا، تقريراً بعنوان ”إطار الإسناد الجيوديسي العالمي: من منظور الرابطة الدولية للجيوديسيا“ (E/CONF.104/IP.7). وأطلع المشاركين على هيكل الرابطة الدولية للجيوديسيا وأهدافها العامة، وعرض معلومات عن تطبيق النظام العالمي للمراقبة الجيوديسية، الذي لن يدعم التطبيقات العلمية فحسب، بل سيحسِّن أيضاً النواتج الجيوديسية بالنسبة للمجتمع بوجه عام. وشدد على أن الاستدامة والتحسين مرهونان بزيادة مشاركة جميع الأمم في ميدان الجيوديسيا والدور الذي يمكن أن تضطلع به البلدان كجزء من نظام المراقبة الجيوديسية. وأبدى تعليقات ممثلو الصين والهند واليابان وجمهورية كوريا وطرحوا أسئلة.

٢٤ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، قدّم ديفيد تشانغ، رئيس مصلحة المسح الجغرافي في وزارة الأراضي والموارد المعدنية في فيجي، عرضاً بعنوان ” تحديث المساند الجيوديسية في فيجي“ (E/CONF.104/IP.8). وعرض تاريخ المساند الجيوديسية لفيجي وحالتها الراهنة. وعرّف المساند الجيوديسية لفيجي لعام ١٩٨٦ مساند مرجعية محلية تستند على النظام الجيوديسي

العالمي لعام ١٩٧٢. والمساند الجيوديسية لفيجي لعام ١٩٨٦ غير متوافقة مع التكنولوجيا الحديثة، وفيجي في أمس الحاجة إلى اعتماد مساند جيوديسية معترف بها دولياً.

٢٥ - وفي الجلسة العامة الثالثة أيضا، قدّمت إنختويا سودنوم، رئيسة قسم الجيوديسيا ورسم الخرائط بإدارة شؤون الأراضي والجيوديسيا ورسم الخرائط في منغوليا، عرضا بعنوان ''نظام الإسناد الجيوديسي المنغولي'' (E/CONF.104/IP.9). وعرضت تاريخ الشبكة الجيوديسية في منغوليا وحالتها الراهنة، والخطوات التي اتخذتها الحكومة المنغولية لتحديث نظام الإسناد الجيوديسي. وفي الختام، شرحت مهام وخطط عمل إضافية تتعلق ببناء القدرات وتطوير التكنولوجيا وزيادة الاستثمارات المالية. وأبدى ممثل اليابان تعليقات وطرح أسئلة.

٢٦ - وفي الجلسة نفسها، قدّم باسارا مياهارا، من هيئة المعلومات الجغرافية المكانية في اليابان، عرضاً بعنوان ''إدماج تكنولوجيا الملاحظة باستخدام القياس بالتداخل الضوئي على خط قاعدي طويل جداً في إطار الإسناد الجيوديسي لآسيا والمحيط الهادئ'' (E/CONF.104/IP.10). وأبرز مشاركة اليابان الفعالة في بناء إطار الإسناد لآسيا والمحيط الهادئ وفي إنشاء محطات شبكية وتنظيم دورات تدريبية لبناء القدرات. وقدّم أيضاً تعريفاً بأعضاء فريق آسيا - أوقيانوسيا المعني بالقياس بتداخل الموجات على خط قاعدي طويل جداً وشبكة الرصد التابعة له، وكذلك بمهمته المتمثلة في تعزيز الاتساق بين إطار الإسناد لآسيا والمحيط الهادئ وإطار الإسناد الأرضي الدولي.

٢٧ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، قدّم أزهري بن محمد، من إدارة المسح ورسم الخرائط في ماليزيا، ورقة بعنوان ''مراجعة المساند الجغرافية المركزية لماليزيا لعام ٢٠٠٠'' (E/CONF.104/IP.11). وعرض تاريخ النظام المرجعي للإحداثيات وحالته الراهنة، والآثار التي سببتها ثلاثة زلازل كبرى للشبكة الماليزية لتطبيقات النظام العالمي لسواتل الملاحة التي تعمل بتقنية الرصد الآني للحركة المجردة. وأظهرت الأمثلة أن الإحداثيات المعدة بواسطة البيانات المرجعية الجغرافية المركزية لماليزيا لعام ٢٠٠٠ لا يمكن استخدامها في إجراء مسح عالي الدقة بسبب تلك الزلازل وأنها تحتاج إلى مراجعة. وفي الختام، استعرض الإجراءات المتخذة لمراجعة هذه البيانات.

٢٨ - وفي الجلسة العامة الثالثة أيضاً، قدّم تورو ناغاياما، المسؤول التنفيذي عن تخطيط البحوث بإدارة التخطيط التابعة للهيئة المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية في اليابان، ورقة بعنوان ''تدابير مكافحة الكوارث في اليابان وتعزيز النهج الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث في كل بلد من البلدان الأعضاء في اللجنة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة

لمبادرة الأمم المتحدة لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على النطاق العالمي" (E/CONF.104/IP.12). وتحدث عن أهمية المعلومات الجغرافية المكانية في الحد من مخاطر الكوارث، استناداً إلى دراسات حالات إفرادية في اليابان، وأشار إلى الأنشطة الممكن إنجازها والإسهامات التي يمكن للهيئات الوطنية المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية تقديمها في ما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث. واقترح أن تتولى اللجنة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للمبادرة العالمية للأمم المتحدة بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية توضيح الإمكانيات المتعلقة بالمساهمات التي يمكن للهيئات الوطنية المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية في إدارة الكوارث تقديمها من خلال التعاون مع الدول الأعضاء، وأعرب عن تطلعه إلى توثيق التعاون بين اللجنة الإقليمية وأفرقتها العاملة بشأن التصدي لحالات الطوارئ والحد من مخاطر الكوارث.

٢٩ - وفي الجلسة نفسها، قدّم تاي هيونغ كيم، موظف الشؤون الاقتصادية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ورقة بعنوان "التعاون الإقليمي في مجال الاستفادة من تطبيقات التكنولوجيا الفضائية في الحد من مخاطر الكوارث والتنمية المستدامة" (E/CONF.104/IP.13). وأوضح أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط تعمل كمحور إقليمي لتسخير أحدث تطورات تكنولوجيا الفضاء وتطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في معالجة التحديات المرتبطة بالكوارث والمساعدة على تحديد المخاطر، والإنذار المبكر، والاستجابة وتقييم الأضرار والخسائر بعد الكوارث. ودعا إلى إقامة شراكات لبناء القدرات في مجال تكنولوجيا الفضاء ونظم المعلومات الجغرافية من أجل الحد من مخاطر الكوارث، والبحث وتطبيقات الأجهزة المحمولة الخاصة بالمعلومات الجغرافية المكانية، وكذلك إلى تحديد أهداف طويلة الأجل للنظام التمويلي وتنظيم مؤتمر وزاري بشأن تكنولوجيا الفضاء ونظم المعلومات الجغرافية. وأبدى ممثلو الصين واليابان وبروني دار السلام تعليقات وطرحوا أسئلة.

٣٠ - وفي الجلسة العامة نفسها أيضاً، قدّم بريادي كردونو، رئيس وكالة المعلومات الجغرافية المكانية في إندونيسيا، ورقة بعنوان "تسخير المعلومات الجغرافية المكانية من أجل الحد من مخاطر الكوارث: خطة إندونيسيا للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩" (E/CONF.104/IP.14). وأوضح أن إندونيسيا تعد من البلدان المعرضة كثيراً للكوارث، مما يجعلها في حاجة ماسة إلى استخدام المعلومات الجغرافية المكانية في إدارة الكوارث. وقد أدركت الحكومة الحاجة إلى المعلومات الجغرافية المكانية، وبالتالي أعدت "سياسة الخريطة الواحدة"، وهي استراتيجية لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية. واستعرض آخر المستجدات ولمحة عامة عن رؤية

إندونيسيا المتعلقة بتعزيز المعلومات الجغرافية المكانية من أجل التنمية الوطنية والرخاء الإقليمي المستدام في المنطقة. وأبدى ممثل بنغلاديش تعليقات وطرح أسئلة.

٣١ - وفي الجلسة العامة الرابعة، المعقودة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، قدّم رويل بيلِن، مدير فرع رسم الخرائط والجيوديسيا التابع للهيئة الوطنية لرسم الخرائط والمعلومات عن الموارد في الفلبين، ورقة بعنوان ”رسم خرائط المناطق المتضررة من الإعصار المداري هايان في الفلبين باستخدام الصور الساتلية المسندة بإحداثيات جغرافية وذات الاستبانة العالية جداً“ (E/CONF.104/IP.15). وعرض الأنشطة التي اضطلعت بها الهيئة الوطنية بعد أن ضرب الفلبين الإعصار المداري هايان. وقد نُفذ مشروع متعدد السنوات لرسم الخرائط الموحدة الغرض منه هو إعداد خرائط أساسية طوبوغرافية جديدة بمقياس رسم ١: ١٠ ٠٠٠ للبلد كله، وذلك من أجل تقييم الأضرار. وشدد على أهمية بعض الدروس الرئيسية التي برزت خلال المشروع. وأبدى ممثلو اليابان والهند وجمهورية كوريا تعليقات وطرحوا أسئلة.

٣٢ - وفي الجلسة نفسها، قدّم روبرت ديكين، الرئيس المشرف على البنية التحتية للبيانات المكانية الوطنية في نيوزيلندا، ورقة بعنوان ”البنية التحتية للبيانات المكانية بكانتربري: الدروس المستخلصة من الانتعاش بعد الزلزال“ (E/CONF.104/IP.16). وذكر أن مدينة كانتربري في نيوزيلندا كانت قد تعرضت لزلازل عديدة في السنوات القليلة الماضية. وأفاد بأنه جرى تنفيذ ثمانية مشاريع تركز على البنية التحتية للبيانات المكانية من أجل دعم الإنعاش، وأشار إلى بعض المشاكل الرفيعة المستوى التي تبينت، مثل نقص الاستعداد الذي أعاق تبادل البيانات ودمجها، والافتقار إلى إطار مركزي موثوق به لبيانات الممتلكات، وتطبيق إجراءات غير ملائمة لإدارة المخاطر. وأطلع المشاركين على بعض الدروس الرئيسية التي برزت خلال هذه المشاريع وناقش ما يمكن أن يعنيه ذلك بالنسبة للمنظمات الأخرى الراغبة في الأخذ بالحلول التي تتيحها البنية التحتية للبيانات المكانية في سياق وطني مشابه. وأبدى ممثلا فييت نام وجمهورية كوريا تعليقات وطرحا أسئلة.

٣٣ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، قدّم كيونغ - سو إيوم، من قسم نظم المعلومات الجغرافية المكانية في الأمم المتحدة، عرضاً بعنوان ”تسخير المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية لمواجهة الكوارث“ (E/CONF.104/IP.17). وقال إنه بفضل إجراء دراسات استقصائية عن سكان المناطق المتضررة من الكوارث وعن الوكالات الحكومية، تبين أن أهم التحديات تتمثل في إمكانية الحصول على المعلومات الجغرافية المكانية أو استخدام البيانات الجغرافية المكانية أو تبادلها. وقدّم بعض النتائج واقترح إطار استراتيجية للتصدي لآثار الكوارث على الناس والاقتصاد والحد منها. وأطلعَ المشاركين في المؤتمر على التقدم الذي أُحرز منذ

الاجتماع الذي عقدته لجنة الخبراء في ٧ آب/أغسطس ٢٠١٥، وعرض عليهم آفاق المستقبل. وأبدى ممثلو اليابان والصين وجمهورية كوريا تعليقات وطرحوا أسئلة.

٣٤ - وخلال الجلسة الرابعة أيضاً، المعقودة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، قدمت جيانغ جيي، مديرة شعبة بالإدارة الوطنية للمسح ورسم الخرائط والمعلومات الجغرافية المكانية في الصين، عرضاً بعنوان ”تحديث مجموعات البيانات في البنية التحتية للبيانات المكانية الوطنية من أجل تقديم خدمات أذكى - مع أمثلة من الصين“ (E/CONF.104/IP.18). وقدمت معلومات عن تطور البنية التحتية للبيانات المكانية الوطنية للصين. ومن خلال تقديم بعض الأمثلة، أوضحت أن البنية التحتية للبيانات المكانية الوطنية ينبغي تحديثها بانتظام سعياً إلى توفير خدمات أفضل وأذكى، بما في ذلك المواءمة بين البيانات وإعادة تشكيلها، وتيسير رسم الخرائط للخدمات المقدمة على شبكة الإنترنت. وشددت على أن إيجاد بنية تحتية شاملة وموثوق بها للبيانات المكانية الوطنية يتوقف على التعاون بين الأفراد والوكالات، ومن ثم اقترحت إنشاء بنية تحتية للبيانات المكانية على الصعيد الإقليمي من أجل تحقيق التنمية المستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وأبدى ممثلا نيوزيلندا واليابان تعليقات وطرحا أسئلة.

٣٥ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، قدّم لي سانغهو، من شعبة المعلومات الجغرافية بمعهد المعلومات الجغرافية الوطنية في جمهورية كوريا، ورقة بعنوان ”تحديد مجموعات البيانات الجغرافية المكانية الوطنية في جمهورية كوريا“ (E/CONF.104/IP.19). وتطرق إلى المزايا والمعوقات المتصلة بإنشاء بنية تحتية للمعلومات المكانية بقيادة حكومية، واقترح حلاً يتمثل في وضع إطار للبيانات الجغرافية المكانية الوطنية. وشدد على أن هذا الإطار يمكن أن يسهم في تحقيق الاتساق بين المعلومات الجغرافية المكانية وتحديثها وانفتاحها وتوسيعها وتوحيدها وتبادلها.

٣٦ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، قدّمت بَيارما إينختور، رئيسة إدارة المعلومات والتكنولوجيات الجغرافية المكانية في منغوليا، عرضاً بعنوان ”تطوير البنية التحتية للبيانات المكانية الوطنية المنغولية“ (E/CONF.104/IP.20). وتحدثت عن عناصر البنية التحتية للبيانات المكانية الوطنية في منغوليا والإجراءات التي اتخذتها منغوليا لإنشاء بنيتها التحتية للبيانات المكانية الوطنية. وقدمت معلومات عن السياسات العامة والإطار القانوني ومشروع قانون البنية التحتية للبيانات المكانية الوطنية، بما فيها إعلان تيريلج بشأن البنية التحتية للبيانات المكانية الوطنية، مع التركيز على إطار بيانات البنية التحتية للبيانات المكانية الوطنية وتوحيدها القياسي وهيكلها، وكذلك تطبيقات البنية التحتية للبيانات المكانية الوطنية وبناء

القدرات فيها. كما بيَّنت الأهداف في المستقبل والخطوات المتخذة لتطوير البنية التحتية للبيانات المكانية الوطنية.

٣٧ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، قدم غاري جونستُن، رئيس فرع الجيوديسيا ورصد الزلازل التابع للهيئة الأسترالية لعلوم الأرض، ورقة عن ”مؤسسة إطار البيانات المكانية بأستراليا ونيوزيلندا: إنشاء بنية تحتية للبيانات المكانية للقرن الحادي والعشرين“ (E/CONF.104/IP.21). وسلط الضوء على التطورات والحلول المبتكرة المستخدمة في إنشاء البنية التحتية للبيانات الجغرافية المكانية لأستراليا ونيوزيلندا، الرامية إلى تلبية الاحتياجات الناشئة من المعلومات الجغرافية المكانية في القطاعات المختلفة للنقل الذكي، والزراعة الدقيقة، والأمن المائي والطاقي، وحماية الحدود، والإدارة البيئية، والسلامة العامة، والتنمية المستدامة على الصعيد العالمي. وشدد على أن الحفاظ على إمكانية التشغيل المتبادل مع مجموعات البيانات المهمة الأخرى وتحقيق أكبر قدر ممكن من قيمة مؤسسة إطار البيانات المكانية، هما عنصران أساسيان في إقامة مؤسسة إطار البيانات المكانية بأستراليا ونيوزيلندا. وأبدى ممثلا اليابان والإمارات العربية المتحدة تعليقات وطرحا أسئلة.

٣٨ - وفي الجلسة العامة الخامسة، المعقودة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، واصل المؤتمر مناقشة موضوع البنية التحتية للبيانات المكانية على الصعيد الإقليمي. وقدم كريشنا راج، المدير التنفيذي لمركز التدريب في مجال إدارة الأراضي بوزارة استصلاح الأراضي وإدارتها في نيبال، ورقة بعنوان ”البنية التحتية للبيانات المكانية والتنمية المستدامة على الصعيد الوطني“ (E/CONF.104/IP.22). وأوضح أهمية المعلومات الجغرافية المكانية في التخطيط والإدارة والتنمية المستدامة للبلد. كما سلط الضوء على القضايا الراهنة التي تؤثر في تطوير البنية التحتية للمعلومات الجغرافية المكانية الوطنية في نيبال. وإضافة إلى ذلك، سرد المبادرات المتخذة من أجل زيادة تعزيز هذه البنية التحتية. وأبدى ممثل اليابان تعليقات وطرح أسئلة.

٣٩ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، قدمت دو تي تو توي، من إدارة المسح ورسم الخرائط في فييت نام، عرضاً بعنوان ”خطة إنشاء لجنة وطنية معنية بالأسماء الجغرافية والبنية التحتية للبيانات المكانية في فييت نام“ (E/CONF.104/IP.23). وأفادت بأن برنامج الحكومة الإلكترونية قد أُنشئ كآلية فعالة لزيادة الإنتاجية والكفاءة في أداء الحكومة وكعامل يساعد على تقديم الخدمات المتمحورة حول المواطن. وقد أدركت الحكومة أهمية البنية التحتية للبيانات المكانية الوطنية، وستستخدمها كأرضية أساسية لوضع السياسات العامة وصنع القرارات. وقالت إن لجنة وطنية معنية بالبنية التحتية للبيانات المكانية قد أُنشئت لدعم إنشاء

البنية التحتية للبيانات المكانية الوطنية في فييت نام. وأبدى ممثلا اليابان والإمارات العربية المتحدة تعليقات وطرحا أسئلة.

٤٠ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، قدم سانغهون لي، من المعهد الوطني للمعلومات الجغرافية في جمهورية كوريا، عرضاً بعنوان ”تعزيز الإدارة والتدبير المستدامين للأراضي بواسطة المعلومات الجغرافية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ“ (E/CONF.104/IP.24). وأفاد أنه بما أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ هي أكبر منطقة، فإن خصائصها الاقتصادية والثقافية والبيئية المتنوعة للغاية تنعكس في نظمها الأرضية المعقدة والترتيبات المتصلة بها. وعرض بعض الحلول للتعامل مع التحديات المصادفة في إدارة التوسع الحضري في الأراضي باستخدام البنية التحتية للبيانات المكانية، بما في ذلك الأخذ بنموذج ميدان إدارة الأراضي المعتمد لدى المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، في اعتماد نهج يفي بالغرض المنشود ونهج توفير المعلومات، وكذلك نهج البنية التحتية للبيانات المكانية في إدارة الأراضي. ورحب بمشاركة البلدان الأعضاء وتعاونها مع الفريق العامل. وأبدى ممثلا الصين واليابان تعليقات وطرحا أسئلة.

٤١ - وفي الجلسة العامة الخامسة أيضاً، قدم دانيليو أنطونيو، من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، ورقة بعنوان ”الوسائل والنُهج التي تفي بأغراض إدارة الأراضي“ (E/CONF.104/IP.25). وأدرج في عرضه أمثلة وأرقاماً تبرز أن النُظم التقليدية في إدارة الأراضي لا يمكن أن تحقق أمن حيازة الأراضي على نطاق واسع، وأن الشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي ضرورية لمواجهة التحديات العالمية المرتبطة بالأراضي. وعرّف بعمل الشبكة وأساسها المنطقي في الاعتراف باستمرارية نهج الحقوق في الأرض وفي وضع الوسائل والنُهج التي تفي بأغراض إدارة الأرض. وعرّف أيضاً ببعض من تلك الوسائل وأهميتها ومزاياها الرئيسية، وبعض الأمثلة على سبل تنفيذها وإسهاماتها المحتملة في التصدي للتحديات الناشئة في مجال تدبير الأراضي. وحثّ المؤسسات والمهنيين العاملين في مجال الأراضي على إعادة التفكير في استراتيجياتهم القائمة والطرق التي يستخدمونها حالياً في القيام بأعمالهم في هذا القطاع، وشجعهم على الانتقال إلى حلول أكثر استدامة وشمولية وابتكاراً في إدارة الأراضي. وأبدى ممثلا سنغافورة وبرونـي دار السلام تعليقات وطرحا أسئلة.

٤٢ - وفي الجلسة نفسها، قدم كات ساغدييف، مسؤول المشاريع في مؤسسة تكنولوجيا المعلومات الوطنية في كازاخستان، ورقة بعنوان ”معالجة فرص إدارة وتدبير الأراضي: منظور بلد غير ساحلي“ (E/CONF.104/IP.26). وتحدث عن الحالة الراهنة للسجل العقاري في البلد ووصف حالة تطور التكنولوجيا المكانية وتطبيقها. وأوضح أيضاً المشاكل التي تواجهها

حكومته في رسم خرائط الأراضي والطريق الذي ستتبعه مستقبلا، بما يشمل دمج النظم القائمة والتعاون بين الإدارات ورسم خريطة تشغيل نظام المعلومات الجغرافية المكانية الوطنية.

٤٣ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، قدم لوو فان نانغ، من المديرية العامة لإدارة الأراضي في فييت نام، ورقة بعنوان ”إدارة الأراضي وتسجيل الأراضي والعلاقة الرابطة بين الهيئات الحكومية في فييت نام“ (E/CONF.104/IP.27). وعرّف بتاريخ إدارة الأراضي في فييت نام، وقدم نظرة عامة عن تطوراتها الراهنة. وتحدث أيضاً عن المهام الأخرى التي تضطلع بها فييت نام، بما في ذلك وضع الصيغة النهائية لإطار السياسات العامة لإدارة الأراضي والارتقاء بالبنية التحتية الحديثة وإنشاء نظام التسجيل الإلكتروني للأراضي. ورد على أسئلة عن أنواع تصنيف الأراضي والسياسة العامة المتعلقة بالأراضي وإجراءات التسجيل في فييت نام. وأوضح السيد لو أن الأجانب بإمكانهم امتلاك عقارات في فييت نام، ولكن لا يمكنهم امتلاك الأرض. وأبدى ممثلو برونـي دار السلام والصين وفيجي ومنغوليا تعليقات وطرحوا أسئلة.

٤٤ - وفي الجلسة العامة الخامسة أيضاً، قدم كِنغ بِنغ سوه، رئيس المساحين/مدير هيئة الأراضي بسنغافورة، ورقة بعنوان ”الاستفادة من رسم الخرائط الثلاثية الأبعاد في تخطيط الأراضي وإدارتها“ (E/CONF.104/IP.28). وتحدث عن أهمية رسم الخرائط الثلاثية الأبعاد بسبب التطور السريع الذي تشهده المرافق المشيدة تحت الأرض. وقدم بعض الأمثلة لتبيان أن وضع خرائط ثلاثية الأبعاد سيحسن إلى حد كبير عمليات التخطيط وسير إجراءات العمل القائمة. وقد أصبح بالإمكان اليوم عرض هذه الخرائط مصورة وإدماجها في بيانات التخطيط، مما سيمكن من تقييم الظواهر والتخطيط الحضري بتقنية الأبعاد الثلاثة. وسيتم التركيز بالأساس على المواضيع المتصلة بإدماج المعلومات الثلاثية الأبعاد المتعلقة بالممتلكات ووضع نماذج لمعلومات البناء، والبيانات الجغرافية المكانية الذكية من أجل مبادرة شعب سنغافورة الذكي، والتخطيط الدقيق داخل المباني، ورسم الخرائط لما تحت الأرض. ورداً على سؤال عن مدى دقة النموذج الرقمي للتضاريس في رسم الخرائط الثلاثية الأبعاد، أوضح سوه أن هذا النموذج مستمد من بيانات نظام ليدار، بدقة تتراوح بين ٠,٥ متر إلى متر واحد. وأبدى ممثل بنغلاديش تعليقات وطرح أسئلة.

٤٥ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، قدم تِنغ تشي هوا، من شعبة السجل العقاري بإدارة المسح الجغرافي ورسم الخرائط في ماليزيا، عرضاً بعنوان ”تسخير السجل العقاري الإلكتروني للأراضي لتحقيق تحوُّل اقتصادي وطني جليّ“ (E/CONF.104/IP.29). وأوضح فيه كيف

أسهم السجل العقاري الإلكتروني في تعزيز البرنامج الاقتصادي الماليزي ودوره في مساعدة القيّمين على إدارة الأراضي ومديري المشاريع في إدارة المشاريع العقارية. وأعرب عن رأيه بأن تشغيل السجل العقاري الإلكتروني سيفيد اقتصاد الوطن وسيدعم النمو المستدام والتنمية في البلد على المدى البعيد.

٤٦ - وبعد ظهر يوم ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، اجتمعت اللجان التقنية الأربع، التي أُنشئت في الجلسة العامة الأولى، في جلسات متوازية من أجل مناقشة مختلف المواضيع ذات الصلة والعمل على إعداد نصوص مشاريع القرارات التي ستُعرض على المؤتمر في جلسته العامة للنظر فيها واعتمادها.

الفصل الثالث

اختتام أعمال المؤتمر

٤٧ - استمع المؤتمر في جلسته العامة السادسة، المعقودة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، في إطار البند ٨ من جدول الأعمال، إلى تقارير اللجان التقنية. وقدّم رؤساؤها (اللجنة الأولى، جون دوسُن (أستراليا)؛ واللجنة الثانية، تورو ناغاياما (اليابان)؛ واللجنة الثالثة، جيان جيي (الصين)؛ واللجنة الرابعة، سانغهون لي (جمهورية كوريا))؛ تقارير شفوية عن العمل الذي يضطلع به كل من لجانهم (انظر المرفقات الأول والثاني والثالث والرابع).

٤٨ - وفي الجلسة نفسها، اعتمد المؤتمر، في إطار البند ٩ من جدول الأعمال، جدول الأعمال المؤقت لمؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي الحادي والعشرين لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادئ، الذي عُمم في ورقة غير رسمية (انظر المرفق الخامس).

٤٩ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، ناقش المؤتمر واعتمد ستة مشاريع قرارات، وهي: أربعة قرارات أوصت بها اللجان التقنية؛ وقرار واحد اقترحته اللجنة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للمبادرة العالمية للأمم المتحدة بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية؛ وقرار واحد بشأن عقد مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي الحادي والعشرين لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادئ (انظر الفصل الرابع).

٥٠ - وفي الجلسة العامة السادسة أيضاً، وفي إطار البند ١٠ من جدول الأعمال، المعنون ''اعتماد تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي العشرين لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادئ''، قدم المقرر مشروع تقرير المؤتمر كما ورد في ورقة غير رسمية. واعتمد المؤتمر مشروع التقرير وأذن للمقرر بأن يضع التقرير في صيغته النهائية، بالتشاور مع أمانة المؤتمر، بغية عرضه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاتخاذ الإجراء المناسب.

٥١ - وفي الجلسة نفسها، أدلى رئيس المؤتمر ببيان وأعلن اختتام أعمال مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي العشرين لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادئ.

الفصل الرابع

القرارات التي اتخذها المؤتمر

ألف - قائمة القرارات

١ - إطار الإسناد الجيوديسي

٢ - إدارة مخاطر الكوارث

٣ - البنية التحتية للبيانات المكانية الإقليمية

٤ - السجل العقاري وإدارة الأراضي

٥ - تعزيز الأجهزة الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال المعلومات الجغرافية المكانية

٦ - مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي الحادي والعشرون لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادئ

باء - نصوص القرارات

١ - إطار الإسناد الجيوديسي

إن المؤتمر،

إذ يسلم بأن إطار الإسناد الجيوديسي يشكل الأساس الذي ترتكز عليه تكنولوجيا تحديد المواقع بواسطة السواتل، ويوفر الإطار اللازم للاضطلاع بجميع الأنشطة الجغرافية المكانية، ويمثل عاملا أساسياً في إمكانية التشغيل المتزامن بين البيانات المكانية وفي الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأراضي، وبأنه يدعم التنمية المستدامة،

وإذ يسلم أيضاً بالقرار ٢٦٦/٦٩، الذي اعتمدته الجمعية العامة في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٥، المتعلق باستحداث إطار إسناد جيوديسي عالمي لخدمة التنمية المستدامة،

وإذ يسلم كذلك بأهمية تبادل البيانات للمساعدة على ربط المنتجات والخدمات العالمية والإقليمية باحتياجات كل بلد من أجل تمكين صناع القرار من التصدي للقضايا العالمية، مثل تغير مستوى سطح البحر،

وإذ يلاحظ التقدم الكبير الذي أحرزته اللجنة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للمبادرة العالمية للأمم المتحدة بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية وفريقها العامل الأول

المعني بإطار الإسناد الجيوديسي لخدمة التنمية المستدامة في تحسين إطار الإسناد الجيوديسي لآسيا والمحيط الهادئ،

وإذ يلاحظ كذلك التحديات الماثلة أمام بناء القدرات التقنية في البلدان النامية في ما يخص تطوير بنياتها التحتية الوطنية و/أو مساندها الوطنية، وبخاصة في سياق الديناميات المعقَّدة المتصلة بالقشرة الأرضية في آسيا والمحيط الهادئ،

يوصي بأن تقوم اللجنة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للمبادرة العالمية للأمم المتحدة بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية بما يلي:

(أ) الإسهام في وضع خريطة الطريق لإطار الإسناد الجيوديسي العالمي التي يجري إعدادها لكي تُقدَّم إلى لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي في دورتها السادسة؛

(ب) المشاركة في تنمية نظام الرصد الجيوديسي العالمي لضمان استمراريته على المدى الطويل؛

(ج) تشجيع التعاون المتعدد الأطراف بين البلدان لسد الثغرات الموجودة في البنى التحتية إقليمياً، مع تجنب أي ازدواج لا لزوم له؛

(د) دعم اعتماد إطار الإسناد الأرضي الدولي من خلال المشاركة في البرامج الجيوديسية الإقليمية، من قبيل إطار الإسناد لآسيا والمحيط الهادئ والمشروع الجيوديسي الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ؛

(هـ) دعم رصد وتحليل وتطوير البنى التحتية الوطنية للنظم العالمية للملاحة بواسطة السواتل وشبكة تحديد المدى الليزري الساتلي ونظام القياس بالتداخل الضوئي على خط قاعدي طويل جداً ودعم الربط في ما بينها بغرض تحسين إطار الإسناد، وإطلاع الأوساط الجيوديسية العالمية على منظور آسيا والمحيط الهادئ في هذا الصدد؛

(و) دعم العمل جنباً إلى جنب مع منظمات مثل الاتحاد الدولي للمسَّاحين والرابطة الدولية للجيوديسيا من أجل وضع نُهج مشتركة لرصد تشوه القشرة الأرضية ووضع نماذج لمحاكاته وتطبيقه على شبكات المراقبة الجيوديسية في المنطقة؛

(ز) تسليط الضوء على ضرورة قيام الدول الأعضاء بإقامة البنى التحتية الجيوديسية الوطنية وصيانتها، كمساهمة في النظام العالمي للمراقبة الجيوديسية؛

(ح) حث الدول الأعضاء على تبادل البيانات الجيوديسية علناً وبحرّية لدعم أمور، منها على سبيل المثال، ربط المساند الوطنية للارتفاعات بالنظم العالمية، على سبيل المثال، لكي يتسنى لصانعي القرار معالجة القضايا العالمية مثل تغير مستوى سطح البحر من خلال الاستفادة من المنتجات والخدمات العالمية والإقليمية؛

(ط) حث الدول الأعضاء على النظر في تبادل الملاحظات الجيوديسية الآنية لدعم أنشطة الحد من مخاطر الكوارث؛

(ي) تشجيع تنمية القدرات التقنية من خلال التدريب والتعاون في تجهيز بيانات النظم العالمية للملاحة بواسطة السواتل، وتحديد أبعاد المجسمات الأرضية، واستخدام البرامجيات الجيوديسية العلنية، وتبادل أمثلة من أفضل الممارسات وحالات الاستخدام؛

(ك) تشجيع الدول الأعضاء على المشاركة بصورة استباقية في أنشطة الاتصال والتوعية من أجل إبراز أهمية الجيوديسيا كإحدى الخدمات المقدمة إلى المجتمع؛

(ل) تقديم الدعم لخبراء الجيوديسيا من الدول الأعضاء لحضور المنتديات الإقليمية ذات الصلة بالموضوع، مثل اجتماعات الفريق العامل المعني التابع للجنة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للمبادرة العالمية للأمم المتحدة بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية.

٢ - إدارة مخاطر الكوارث

إن المؤتمر،

إذ يضع في اعتباره أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ معرضة لكثير من الأخطار الطبيعية والكوارث المدمرة، وأن المعلومات الجغرافية المكانية تقوم بدور بالغ الأهمية في إتاحة المعلومات في الوقت المناسب من أجل التأهب لحالات الطوارئ وتقديم الدعم عند حدوثها والتصدي لها،

وإذ يحيط علماً بالفقرة ١٨٧ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''[(١)] التي أقر فيها المؤتمر على وجه التحديد بأهمية إجراء تقييمات شاملة للمخاطر والأخطار وتبادل المعارف والمعلومات، بما في ذلك تبادل معلومات جغرافية مكانية موثوق بها،

(١) قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق.

وإذ يلاحظ أن منتدى تشِنغدو الذي عُقد في عام ٢٠١٣ بشأن المبادرة العالمية للأمم المتحدة بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية، في إطار موضوع ''التنمية والتطبيقات في مجال رسم الخرائط لمصادر الخطر في المناطق الحضرية''، قد خلُص إلى أن المعلومات الجغرافية المكانية تساهم في التأهب لحالات الكوارث وفي بناء القدرة على مواجهتها،

وإذ يلاحظ أيضاً أن إعلان بيجين بشأن تسخير المعلومات الجغرافية المكانية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، الذي اعتُمد في عام ٢٠١٤ في المنتدى الرفيع المستوى الثالث بشأن المبادرة العالمية للأمم المتحدة بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية، الذي قد عقدَ العزم على تشجيع زيادة استخدام وتطبيق المعلومات الجغرافية المكانية في إدارة الكوارث،

وإذ يسلم بأن إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠[٢]، الذي اعتُمد في المؤتمر العالمي المعني بالحد من مخاطر الكوارث في آذار/مارس ٢٠١٥، تضمّن دعوة واضحة إلى إصدار معلومات عن أخطار الكوارث خاصة بالمواقع، بما في ذلك وضع خرائط عن تلك الأخطار، وتحديثها وتعميمها باستخدام تكنولوجيا المعلومات الجغرافية المكانية،

وإذ يسلم أيضاً بالجهود الدولية الجاري بذلها لتحديد مجموعة من المؤشرات لتنفيذ إطار سِنداي للحد من أخطار الكوارث وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٣]، والإسهام الذي يمكن أن تقدمه المعلومات الجغرافية المكانية في قياس تلك المؤشرات ورصدها،

وإذ يسلم كذلك بأن الهيئات الوطنية المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية تتحمل مسؤولية المشاركة في الإسهام في الحد من مخاطر الكوارث من خلال استخدام المعلومات الجغرافية المكانية والتكنولوجيات ذات الصلة في تنفيذ إطار سِنداي وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

وإذ يشير إلى أن لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي قد أيَّدت بقوة، في دورتها الخامسة، الاقتراح الداعي إلى إنشاء فريق عامل للمضي قدماً في وضع وتنفيذ إطار استراتيجي يتسق مع نتائج تنفيذ إطار سِنداي وعمليات متابعته، ويتطلب تنفيذه، متى تم وضعه، تعاونًا وثيقًا مع الدول الأعضاء، ولا سيما تلك المعرضة للكوارث في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، من أجل إحراز تقدم في هذا الصدد ومن أجل

(٢) قرار الجمعية العامة ٢٨٣/٦٩، المرفق الثاني.

(٣) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

تحقيق هدفه المتمثل في تحسين الأنشطة الدولية المتعلقة بالتصدي لحالات الطوارئ والحد من أخطار الكوارث،

يوصي بأن تقوم اللجنة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للمبادرة العالمية للأمم المتحدة بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية بما يلي:

(أ) تحديد المجالات الممكن أن تساهم فيها الهيئات الوطنية للمعلومات الجغرافية المكانية، عن طريق استخدام المعلومات الجغرافية المكانية، في تنفيذ إطار سِنداي للحد من أخطار الكوارث[٢] بشكل فعال؛

(ب) تحديد المجالات المحتملة للتعاون في المستقبل مع الفريق العامل المعني بالكوارث التابع للجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، والمزمع إنشاؤه وفقاً للقرار الصادر عن اللجنة في دورتها الخامسة، عن طريق مركز التنسيق في أمانة اللجنة في بادئ الأمر؛

(ج) التحقيق في الأدوار التي تقوم بها الهيئات المعنية بإدارة الكوارث والهيئات الوطنية للمعلومات الجغرافية المكانية في الوقت الحالي، والبحث عن المجالات المحتملة التي يمكن أن تقوم فيها الهيئات الوطنية للمعلومات الجغرافية المكانية بأدوار واسعة النطاق، وأوجه التعاون مع الهيئات المعنية بإدارة الكوارث من خلال استخدام المعلومات الجغرافية المكانية؛

(د) جمع أفضل الممارسات في مجال تسخير المعلومات الجغرافية المكانية للحد من مخاطر الكوارث في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛

(هـ) إعداد دليل لتشجيع الهيئات الوطنية للمعلومات الجغرافية المكانية على المساهمة، من خلال اضطلاعها بالأنشطة الجغرافية المكانية، في تنفيذ إطار سِنداي وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٣]، على أساس نتائج الأنشطة المنصوص عليها في الفقرات (أ) إلى (د)؛

(و) تشجيع الدول الأعضاء على تقاسم البنى التحتية والتكنولوجيا ومصادر البيانات المتعلقة بعمليات رصد الأرض بهدف إدارة الكوارث على أساس طوعي.

٣ - البنية التحتية للبيانات المكانية الإقليمية

إن المؤتمر،

إذ يسلم بتزايد القضايا والتحديات الإقليمية التي تتطلب تحسين سبل الحصول على المعلومات الجغرافية المكانية وتبادلها في ما بين الدول الأعضاء لتحقيق التنمية المستدامة على الصعيد الإقليمي،

وإذ يسلم أيضاً بالطلب المتزايد على الخدمات الشبكية الإلكترونية لتحديد المواقع بصورة فعالة من جانب الحكومات والوكالات المهنية وعامة الناس،

وإذ يلاحظ أن تقدماً كبيراً قد أُحرز في إنشاء البنى التحتية للبيانات الجغرافية المكانية الوطنية في بعض الدول الأعضاء في المنطقة، في حين توجد مستويات محدودة من حيث تطوير البنى التحتية الوطنية للبيانات المكانية في ما بين دول أعضاء أخرى،

وإذ يلاحظ أيضاً إنشاء بوابات إلكترونية جغرافية مكانية على الصعيد الوطني في بعض الدول الأعضاء بغرض تحسين إمكانية الحصول على المعلومات الجغرافية المكانية واستخدامها وتطبيقها، وإن كان لا يزال يتعين تحقيق التشغيل المتزامن بينها،

وإذ يلاحظ كذلك أن هناك صعوبات ماثلة بصورة مستمرة أمام إتاحة البيانات الجغرافية المكانية وجودتها وتحقيق التشغيل المتزامن بينها وإمكانية الحصول عليها وتقاسمها في ما بين بلدان المنطقة،

يوصي بأن تقوم اللجنة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للمبادرة العالمية للأمم المتحدة بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية بما يلي:

(أ) إجراء دراسة استقصائية للتحقيق في الحالة الراهنة للبنى التحتية الوطنية للبيانات المكانية في الدول الأعضاء وتقييم تلك الحالة، مع التركيز على سبل الحصول على خدمات الإنترنت وإدارتها وتحديثها وتبادل البيانات/الخدمات؛

(ب) تحديد المعايير المشتركة للبيانات، بما في ذلك موضوعات البيانات ومواصفاتها وبيان معرِّفات البيانات المتصلة بالبنى التحتية الإقليمية للبيانات المكانية، مع الحفاظ على الجهود ذات الطابع التقني لكفالة عدم إثارة مخاوف سياسية، وكذلك المعايير المشتركة للخدمات، بما في ذلك الواجهات البينية والمواصفات المتعلقة بالتشغيل المتزامن بين البوابات الإلكترونية، استناداً إلى أساس نتائج الدراسة الاستقصائية؛

(ج) إعداد قواعد تبادل البيانات والخدمات استناداً إلى المعايير المشتركة للبيانات/الخدمات؛

(د) إنجاز مشاريع تجريبية مع عدد من الدول الأعضاء لاختبار آليات تبادل البيانات في إطار القواعد التي تمت صياغتها سلفًا وإدماج خدمات/بوابات الإنترنت من أجل تحسين التشغيل المتزامن بينها؛

(هـ) تحسين معايير البيانات/الخدمات وقواعد تبادل البيانات/الخدمات على أساس نتائج المشاريع التجريبية، ووضع مبادئ توجيهية بشأن استخدام هذه المعايير والقواعد في البنى التحتية الإقليمية للبيانات المكانية، وتعميم هذه المبادئ التوجيهية على الدول الأعضاء في المنطقة؛

(و) وضع برنامج عمل لتوفير التعليم والتدريب في مجالات تبادل البيانات وإنشاء البوابات الإلكترونية واستخدام التطبيقات في البنى التحتية الإقليمية للبيانات المكانية.

٤ - السجل العقاري وإدارة الأراضي

إن المؤتمر،

إذ يشير إلى تقرير الأمين العام عن تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون وتنسيقها[٤]، الذي بيَّن فيه أن تحسين أمن حيازة الأراضي والممتلكات يمكن أن يقدِّم مساهمة حاسمة لضمان التقدم الاجتماعي والاقتصادي في البيئات الريفية والحضرية، ودعم الحد من الفقر وتعزيز المساواة بين الجنسين، والسلام والأمن، وأن حيازة الأراضي، ومن ضمنها مجموعة واسعة من أنواع الحيازة الملائمة للظروف والاحتياجات المحلية، مثل حقوق الملكية المشتركة وحماية موارد المشاعات، تهيئ جواً من الطمأنينة حول ما يمكن عمله بالأراضي أو الممتلكات واستخدامها، وتمكّن من زيادة الفرص والفوائد الاقتصادية من خلال الاستثمار،

وإذ يشير أيضاً إلى إعلان بيجين بشأن تسخير المعلومات الجغرافية المكانية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، الذي اعتُمد عام ٢٠١٤ في المنتدى الرفيع المستوى الثالث بشأن المبادرة العالمية للأمم المتحدة بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية، والذي أكد وجود ضرورة ملحَّة لاتخاذ إجراءات مستدامة تعالج التحديات الإنسانية والبيئية والاقتصادية على الصعيد العالمي، وإيجاد حلول مبتكرة ميسورة التكلفة تفي بالغرض وتستند إلى اختيارات مستنيرة مستقاة من معلومات جغرافية مكانية حالية شاملة ذات مصداقية، والتسليم بأهمية

(٤) A/68/213/Add.1.

حسن إدارة الأراضي وتنظيمها وتدبير شؤونها، وعلى وجه التحديد دعم أسلوب لإدارة الأراضي يفي بالغرض،

وإذ يشير كذلك إلى القرارات الصادرة عن الجلسة العامة الثالثة للجنة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للمبادرة العالمية للأمم المتحدة بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية التي تشجع الهيئات الوطنية المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية على العمل والمساهمة فعلياً في توفير المعلومات المتعلقة بالأراضي وإدارة الأراضي ونُظُمها الإدارية بواسطة بياناتها الأساسية، بما يؤدي إلى تحسين تدبير شؤون الأراضي وتنظيمها وإدارتها،

وإذ يلاحظ القرار ١٠٥/٥ الصادر عن لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي في دورتها الخامسة، والذي سلمت فيه لجنة الخبراء بأهمية وضرورة المعلومات الجغرافية المكانية كقاعدة أساسية لأي نظام معلومات عن الأراضي يتسم بالفعالية والكفاءة لدعم أطر سياسات تنظيم الأراضي، والحقوق العرفية، وأمن الحيازة، وحقوق الملكية، والتنمية المستدامة، والرفاه البيئي والاقتصادي والاجتماعي بوجه عام، وأيَّدت فيه تشكيل فريقٍ من الخبراء يضطلع بالعمل اللازم للنهوض بأنشطة إدارة الأراضي وتنظيمها، وأوصت بأن يتعاون الفريق مع غيره من الهيئات المهنية والخبراء ممن يعملون في الميدان، بما في ذلك كيانات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية،

وإذ يسلِّم بأن منطقة آسيا والمحيط الهادئ تغطي حوالي ٣٠ في المائة من الكتلة الأرضية العالمية وتأوي ثلثي سكان العالم، وتزداد فيها مستويات التحضر باستمرار حيث يُتوقَّع أن تقع في تلك المنطقة ٧ مدن من أكبر ١٠ مدن في العالم بحلول عام ٢٠٢٥، وتوجد فيها مستويات مختلفة من التنمية الاقتصادية حيث لا تزال تشهد عددًا مرتفعاً من حالات نقص التغذية والفقر وتظهر فيها آثار تغير المناخ بصورة متزايدة وهي أكثر عرضة للكوارث الطبيعية الناجمة عن ظواهر المناخ وتقلباته،

وإذ يسلم أيضاً بحدوث تطورات عالمية كبيرة في مسائل حيازة الأراضي، بما فيها وضع المبادئ التوجيهية الطوعية للإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي وإدارة الأراضي على نحو ملائم للغرض واستمرارية حقوق ملكية الأرض، وكذلك في التكنولوجيات الجغرافية المكانية وتكنولوجيات الاتصالات وأجهزة الاستشعار والنظم، وبأن البدائل قد توفرت في هذا المجال بفضل التقدم المحرز الذي يعطي الأمل في أن يتم الآن البت في قضايا الأراضي المتبقية، مما يهيئ مساراً عملياً لاستفادة جميع المواطنين من نظم الحيازة،

وإذ يعرب عن تقديره للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي، التي ييسر شؤونها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، لما قدَّمَتاه من دعم ومساهمة لكي تُكلل حلقة عمل بشأن إدارة الأراضي وتنظيمها، استغرقت نصف يوم، بالنجاح وتكون زاخرةً بالمعلومات،

وإذ يؤكد أن المعلومات الجغرافية المكانية الحالية الشاملة ذات المصداقية ضرورية لاعتماد خيارات مستنيرة تؤدي إلى تحسين تدبير شؤون الأراضي وتنظيمها وإدارتها،

وإذ يضع في اعتباره أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٣] تدعو بشكل لا لبس فيه إلى إقامة شراكات واتخاذ إجراءات متناسقة واتباع نُهج ملائمة في مجال تسخير المعلومات الجغرافية المكانية لأغراض التنمية المستدامة،

يوصي بأن تقوم اللجنة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للمبادرة العالمية للأمم المتحدة بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية بما يلي:

(أ) إنشاء فريق عامل معني بالسجل العقاري وإدارة الأراضي للتشجيع على تبادل المعارف والممارسات الجيدة وتطوير القدرات والتعاون والشراكة من أجل تحسين تدبير شؤون الأراضي وتنظيمها وإدارتها في المنطقة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وإجراء اتصالات مع فريق الخبراء المنشأ حديثاً والمعني بإدارة الأراضي وتنظيمها التابع للجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي؛

(ب) دعوة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي، على النحو الذي يسَّره موئل الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والدول الأعضاء المشارِكة في اللجنة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للمبادرة العالمية للأمم المتحدة بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية إلى المشارَكة والمساهمة في الفريق العامل بما لديها من المعارف والتكنولوجيات والمعلومات الجغرافية المكانية والبيانات الأساسية، بما يؤدي إلى تحسين تدبير شؤون الأراضي وتنظيمها وإدارتها بمزيد من الفعالية في المنطقة؛

(ج) معالجة الخصاص الكبير في البيانات والمعلومات المتصلة بقطاع الأراضي في البنى التحتية القائمة للمعلومات الجغرافية المكانية والبيانات المكانية الوطنية، والنظر في اتباع نُهج مبتكرة تشاركية وميسورة التكلفة، بما في ذلك تقديم المعلومات طوعاً وتعزيز عمليات وتكنولوجيات الحصول على البيانات على نحو ملائم للغرض، وذلك للوقوف على العلاقة

الرابطة بين السكان والأرض وتسجيلها ووضع خرائط تبين تلك العلاقة على نحو أفضل، بما يؤدي إلى تحقيق أمن الحيازة للجميع؛

(د) عقد حلقات عمل إقليمية ومناسبات تعليمية لدعم تطوير القدرات، وتعزيز تبادل المعارف والممارسات الجيدة؛

(هـ) المشاركة في أنشطة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي، التي ييسر شؤونها موئل الأمم المتحدة وافتتحتها مبادرة حيازة الأراضي في آسيا والمحيط الهادئ، وإقامة شراكات معهما.

٥ - تعزيز الأجهزة الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال المعلومات الجغرافية المكانية

إن المؤتمر،

إذ يشير إلى اتخاذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ١٩٥٤ القرار ٥٥٦ (د-١٨)، الذي أنشأ بموجبه المجلس مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادئ لكي تقوم حكومات الدول الأعضاء بتنشيط عمليات مسح أراضيها الوطنية وإعداد خرائط لها، وإلى أن عقد مؤتمر إقليمي لرسم الخرائط كل ثلاث سنوات اعتُبر وسيلة فعالة لتحقيق تلك الأهداف،

وإذ يشير أيضاً إلى اتخاذ مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي الثالث عشر لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادئ القرار ١٦، الذي قرر فيه المؤتمر تشكيل لجنة دائمة لكي تناقش وتتفق، ضمن جملة أمور، بشأن معايير نظم المعلومات الجغرافية، وتطوير البنى التحتية والمؤسسات المتعلقة بنظم المعلومات الجغرافية، وعلاقة اللجنة المرتقب إنشاؤها بالهيئات ذات الصلة بالموضوع في العالم، وإلى القيام لاحقاً بإنشاء اللجنة الدائمة المعنية بالهيكل الأساسي لنظم المعلومات الجغرافية لآسيا والمحيط الهادئ في عام ١٩٩٥،

وإذ يشير كذلك إلى اتخاذ مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي الثامن عشر لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادئ القرار ٧، الذي طلب فيه المؤتمر إلى الأمين العام والأمانة العامة للأمم المتحدة البدء في إجراء المناقشات وإعداد تقرير لتقديمه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن تنسيق إدارة المعلومات الجغرافية على الصعيد العالمي، بما في ذلك النظر في إمكانية إنشاء منتدى عالمي تابع للأمم المتحدة يتم من خلاله تبادل المعلومات بين البلدان وغيرها من

الأطراف المعنية الأخرى، واعترف بعدم توافر عملية تشاور للأمم المتحدة تقودها الدول الأعضاء وتعالج إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي،

وإذ يؤكد من جديد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١١/٢٤ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١١، الذي قرر فيه المجلس إنشاء لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي لتكون بمثابة منتدى للتنسيق والتحاور في ما بين الدول الأعضاء، وبين الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك مؤتمرات الأمم المتحدة الإقليمية لرسم الخرائط ولجانها الدائمة المعنية بالبنى التحتية للبيانات المكانية، بشأن تعزيز التعاون في مجال المعلومات الجغرافية المكانية العالمية،

وإذ يؤكد من جديد أيضاً القرار ٨ المتخذ في مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي التاسع عشر لرسم الخرائط، الذي أوصى بأن تعزز اللجنة الدائمة المعنية بالهيكل الأساسي لنظم المعلومات الجغرافية المكانية لآسيا والمحيط الهادئ دورها في إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، ضمن جهات أخرى، باسمٍ جديد يمثل الولاية المستجدة، وأن تُبلغ المؤتمر بانتظام بما تحرزه من تقدم، وإذ يلاحظ إنشاء اللجنة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للمبادرة العالمية للأمم المتحدة بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية في وقت لاحق،

وإذ يؤكد من جديد كذلك القرار ١١٤/٣ الذي اتخذته لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي في دورتها الثالثة، والذي رحبت فيه لجنة الخبراء بإنشاء اللجنة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للمبادرة العالمية للأمم المتحدة بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية، ودعت اللجنة الإقليمية إلى تقديم تقارير منتظمة إلى لجنة الخبراء،

وإذ يدرك أن جميع مناطق العالم أنشأت الآن هيئاتها الإقليمية المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية، مثلما فعلت منطقة آسيا والمحيط الهادئ بإنشاء اللجنة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للمبادرة العالمية للأمم المتحدة بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية، وأن هذه الهيئات الإقليمية قد أُدمجت بنجاح وسلاسة في هيكل المبادرة العالمية للأمم المتحدة بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية لتتناول قضاياها الإقليمية في السياق العالمي ولتقدم تقارير رسمية إلى لجنة الخبراء في دورتها السنوية،

وإذ يلاحظ أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد قضى، في قراره ٢٠١١/٢٤، بأن تُنشأ لجنة للخبراء وتدار شؤونها في حدود الموارد القائمة وتنظَّم وفقاً لذلك، وطلب إلى اللجنة أن تقدم إلى المجلس في عام ٢٠١٦ استعراضاً شاملاً لجميع جوانب عملها وعملياتها لكي يتسنى للدول الأعضاء تقييم فعاليتها،

وإذ يحيط علما بالقرار ١١٣/٥ الذي اتخذته لجنة الخبراء في دورتها الخامسة، والذي سلّمت فيه بأن التقرير الاستعراضي الشامل المقرر تقديمه إلى المجلس في عام ٢٠١٦ سيتيح فرصة فريدة لتعزيز الأجهزة الفرعية للمجلس في مجال المعلومات الجغرافية المكانية، وطلبت إلى المكتب أن يتصل بالهيئات الفرعية الأخرى التابعة للمجلس، ومن بينها المؤتمرات الإقليمية لرسم الخرائط، للانخراط في عملية تأمُّل مشتركة خلال الأشهر المقبلة، وذلك بهدف تقديم مقترح مشترك في عام ٢٠١٦،

وإذ يسلم بأن مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادئ، من خلال أنشطته المستمرة منذ نحو ٦٠ عاماً، أَنجَز ولايته المتمثلة في تيسير التعاون الإقليمي في مجالات المسح وإعداد الخرائط ورسمها، وإذ يلاحظ التطورات التكنولوجية السريعة وتحوُّل النهج المتبع نحو ميدان المعلومات الجغرافية المكانية والتخصصات ذات الصلة الأوسع نطاقاً، وأسهَم بقدر كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء في المنطقة وفي استحداث المنهجيات على الصعيد العالمي،

وإذ يسلم أيضاً بالمنجزات الهامة التي حققتها اللجنة وبالتقدم الذي أحرزته في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي منذ إنشائها في عام ٢٠١١، وبأن إنشاء اللجنة بصفتها منتدى عالمياً أدى إلى تحوُّل في أدوار الهيئات الإقليمية، التي أصبحت الآن تسهم في استحداث المنهجيات على الصعيد العالمي، وتنفذ خطة العمل العالمية وتعمل على متابعتها، مما يمكّنها من التركيز أكثر على المواضيع الخاصة بكل منطقة،

وإذ يدرك مع التقدير أن لجنة الخبراء حظيت منذ إنشائها بالكثير من تأييد ومشاركة الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية والأوساط الأكاديمية والقطاع المختص، وقدمت مساهمة هامة في التعاون الدولي في أوساط المعلومات الجغرافية المكانية وحققت تقدماً فيه،

وإذ يضع في اعتباره أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٣] وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠[٢] يدعوان بشكل لا لبس فيه إلى إجراءات منسقة على الصعيد العالمي في مجال النهج الجديدة للحصول على البيانات وتحقيق التكامل

فيما بينها، وفي استخدام المعلومات الجغرافية المكانية لأغراض التنمية المستدامة والحد من مخاطر الكوارث،

يوصي بأن ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تعزيز أجهزته الفرعية في مجال المعلومات الجغرافية المكانية من الجوانب التالية:

(أ) مساندة ولاية لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي لتعزيز دورها وزيادة إسهامها في أعمال الأمم المتحدة، لا سيما في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٣] وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث[٢]؛

(ب) الارتقاء إلى أفضل المستويات بأنشطة الهيئات الإقليمية القائمة والهيئات الدولية المعنية في مجال المعلومات الجغرافية المكانية برعاية الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادئ، ومواءمتها مع أنشطة لجنة الخبراء لكي يتم تنفيذ خطة العمل العالمية، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإطار سِنداي، بدعم تام من اللجنة والكيانات الإقليمية التابعة لها؛

(ج) الاتفاق على أن الشكل الرسمي لمؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي لرسم الخرائط لم يعد شرطاً ضرورياً، والنظر في حذف المؤتمر من جدول الأمم المتحدة للمؤتمرات والاجتماعات، على أن يُعهد إلى لجنة الخبراء بولاياته والتزاماته على الصعيد العالمي، وأن تقوم اللجنة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للمبادرة العالمية للأمم المتحدة بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية بأنشطته التقنية والموضوعية على الصعيدين الإقليمي والوطني؛

(د) الإقرار بنجاح لجنة الخبراء في إنشاء وإدماج هيكلها الإقليمي، وتشجيع اللجنة الإقليمية على مواصلة عقد اجتماعاتها السنوية العامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لبحث الأنشطة التقنية والموضوعية والاستمرار في إبلاغ لجنة الخبراء بنتائجها؛

(هـ) مساندة اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، بما فيها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في تقديم الدعم اللازم لأعمال الهيئات الإقليمية ذات الصلة التابعة للجنة الخبراء لكي يتم ترشيد وتنسيق الأنشطة المتعلقة بالمعلومات الجغرافية المكانية الجارية في الأمم المتحدة، ولكي يتم توزيع نتائج أنشطة لجنة الخبراء وفوائدها بالتساوي على الدول الأعضاء في كل منطقة من المناطق.

٦ - مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي الحادي والعشرون لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادئ

إن المؤتمر،

إذ يلاحظ التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مجال المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي،

وإذ يلاحظ أيضاً الدور الأساسي الذي تؤديه في هذا المجال لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي واللجنة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للمبادرة العالمية للأمم المتحدة بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية،

وإذ يلاحظ كذلك أن اللجنة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للمبادرة العالمية للأمم المتحدة بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية، في شكلها السابق بصفتها اللجنة الدائمة المعنية بالهيكل الأساسي لنظم المعلومات الجغرافية لآسيا والمحيط الهادئ، قد أنشئت في عام ١٩٩٤ عملا بالقرار ١٦ الذي اتخذه مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي الثالث عشر لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادئ، الذي عقد في بيجين،

وإذ يدرك أن المؤتمر طلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظر في تعزيز أجهزته الفرعية في مجال المعلومات الجغرافية المكانية،

يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي بألا يُعقد مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي الحادي والعشرون لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠١٨ إلا إذا ظل هذا المؤتمر مدرجاً في جدول الأمم المتحدة للمؤتمرات والاجتماعات.

المرفق الأول

اللجنة التقنية الأولى: إطار الإسناد الجيوديسي

١ - اجتمعت اللجنة الأولى المعنية بالإطار المرجعي الجيوديسي بعد ظهر يوم ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وحضر الاجتماع ممثلو كل من أستراليا وبروني دار السلام وجمهورية كوريا والصين وفيجي وفييت نام وماليزيا ومنغوليا ونيوزيلندا والهند واليابان. وترأس اللجنة جون دوسُن (أستراليا) وتولى مهام المقرر باسارا مياهارا (اليابان).

٢ - وأبرزت مناقشات اللجنة أهمية البنى التحتية والمنتجات والخدمات الجيوديسية، لأنها تدعم تكنولوجيا تحديد المواقع بواسطة السواتل، وتوفر إطاراً لجميع الأنشطة الجغرافية المكانية، وتعَد عاملا رئيسياً يتيح التشغيل المتزامن بين البيانات المكانية، والحد من مخاطر الكوارث، وإدارة الأراضي، وتحقيق التنمية المستدامة.

٣ - وناقشت اللجنة قرار الجمعية العامة ٢٦٦/٦٩ المتعلق بإنشاء إطار إسناد جيوديسي عالمي لخدمة التنمية المستدامة، وشددت على أهمية مواءمة جهود منطقة آسيا والمحيط الهادئ مع الخطة العالمية.

٤ - وأشارت اللجنة إلى أهمية تبادل البيانات بين البلدان للتمكين من ربط المنتجات والخدمات العالمية والإقليمية باحتياجات كل بلد من أجل مساعدة صناع القرار على تناول القضايا العالمية مثل تغير مستوى سطح البحر.

٥ - وأجرت اللجنة مناقشة مستفيضة بشأن التحديات المتعلقة ببناء القدرات التقنية في البلدان النامية.

٦ - وشدد الأعضاء على ضرورة تطوير البنى التحتية الوطنية و/أو المساند الوطنية، لا سيما في سياق الديناميات المعقَّدة المتصلة بالقشرة الأرضية في آسيا والمحيط الهادئ.

٧ - وأجمع الأعضاء على أهمية الإسهام في وضع خارطة طريق لإطار الإسناد الجيوديسي العالمي، التي يجري إعدادها لعرضها على الدورة السادسة للجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، والمشاركة في تطوير النظام العالمي للمراقبة الجيوديسية لضمان استمراريته في الأجل الطويل.

٨ - وتم التأكيد على أهمية تأييد اعتماد إطار الإسناد الأرضي الدولي والمشاركة في البرامج الجيوديسية الإقليمية مثل إطار الإسناد الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ والمشروع الجيوديسي الإقليمي لآسيا والمحيط الهادي.

٩ - وأشارت اللجنة إلى أهمية تقديم الدعم لمراقبة وتحليل وتطوير البنى التحتية الوطنية للنظم العالمية للملاحة بواسطة السواتل وشبكة تحديد المدى الليزري الساتلي ونظام القياس بالتداخل الضوئي على خط قاعدي طويل جداً، والربط في ما بين تلك الهياكل من أجل تحسين إطار الإسناد وإطلاع الأوساط الجيوديسية العالمية على منظور منطقة آسيا والمحيط الهادئ في هذا الصدد.

١٠ - واتفق المشاركون على العمل جنباً إلى جنب مع منظمات مثل الاتحاد الدولي للمساحين والرابطة الدولية للجيوديسيا من أجل وضع نهج مشتركة بشأن نظم رصد التشوّه القشري ووضع نماذج لمحاكاته وتطبيقها في شبكات المراقبة الجيوديسية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

١١ - وتم الاتفاق على ضرورة تشجيع الدول الأعضاء على تبادل البيانات الجيوديسية علناً وبحرّية لدعم أمور، منها على سبيل المثال، ربط المساند الوطنية للارتفاعات بالنظم العالمية، لكي يتسنى لصانعي القرار معالجة القضايا العالمية مثل تغير مستوى سطح البحر من خلال الاستفادة من المنتجات والخدمات الإقليمية والعالمية.

١٢ - وناقشت اللجنة أهمية تبادل نتائج المراقبة الجيوديسية الآنية لدعم أنشطة الحد من مخاطر الكوارث.

١٣ - وأبرز المشاركون أهمية تنمية القدرات التقنية من خلال التدريب والتعاون في تجهيز البيانات المتعلقة بالنظام العالمي للملاحة بواسطة السواتل، وتحديد أبعاد المجسمات الأرضية، واستخدام البرامجيات الجيوديسية العلنية، وتبادل أمثلة من أفضل الممارسات وحالات الاستخدام. وتمت الإشارة إلى أن البلدان المتقدمة النمو ينبغي أن تبذل مزيداً من الجهود لمساعدة البلدان النامية.

١٤ - وناقش المشاركون بإيجاز خطة عمل الفريق العامل الجيوديسي الأول التابع للجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية خلال فترة ولايته المقبلة الممتدة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٨. وتم الاتفاق على ضرورة أن يواصل الفريق العامل التركيز على تطوير إطار الإسناد اعتماداً على إطار الإسناد الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ والمشروع الجيوديسي الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، وعلى توحيد نظم قياس الارتفاع وبناء القدرات ذات الصلة به، مع إيلاء اهتمام خاص لتجهيز بيانات النظم العالمية للملاحة بواسطة السواتل، وتحديد أبعاد المجسمات الأرضية، واستخدام البرمجيات الجيوديسية العلنية.

١٥ - وقامت اللجنة بصياغة مشروع قرار بشأن إطار الإسناد الجيوديسي ليعتمده المؤتمر.

المرفق الثاني

اللجنة التقنية الثانية: إدارة مخاطر الكوارث

١ - اجتمعت اللجنة التقنية الثانية بعد ظهر يوم ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وترأس اللجنة تورو ناغاياما (اليابان) وكان روبرت ديكِن (نيوزيلندا) هو مقرر اللجنة. وناقش هذه المسألة تسعة مشاركين من إندونيسيا وجمهورية كوريا والصين ونيوزيلندا واليابان ومن قسم المعلومات الجغرافية المكانية بالأمم المتحدة، استناداً إلى مذكرة أعدَّها الرئيس لتناقشها اللجنة.

٢ - وأدلى الرئيس بكلمة افتتاحية. ورحب بالمشاركين وعرض عليهم النظر في بنود العمل المقترحة للفريق العامل الثاني المعني بتبادل المعلومات وتحقيق التكامل بينها لأغراض إدارة الكوارث، ومشروع قرار مقدم من اللجنة ليعتمده المؤتمر.

٣ - وأكد المشاركون أسماء المرشحين لعضوية اللجنة والفريق العامل الثاني للولاية المقبلة للفترة الممتدة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٨.

٤ - وناقشت اللجنة المسائل التالية:

(أ) نظر المشاركون في بنود عمل الفريق العامل الثاني للولاية المقبلة وتوصلوا إلى اتفاق أساسي بشأن البنود. وحددوا خمسة بنود هي: '١' إعداد قائمة بالأنشطة التي ستساهم بها الهيئات الوطنية المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية الوطنية في تنفيذ إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠؛ و '٢' دراسة أنشطة الهيئات الوطنية الحالية المتصلة بالكوارث؛ و '٣' جمع أفضل الممارسات في استخدام المعلومات الجغرافية للحد من مخاطر الكوارث؛ و '٤' تجميع مبادئ توجيهية لأنشطة الهيئات الوطنية المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث من أجل تنفيذ إطار سِنداي؛ و '٥' تحديد مجالات التعاون المحتملة مع الفريق العامل المعني بالكوارث التابع للجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي.

(ب) ونظر المشاركون في مشروع القرار المعروض على اللجنة التقنية وبناء على ما أجروه من مناقشات، اتفقوا على نصه. وتشير ديباجة القرار إلى السياق في آسيا والمحيط الهادئ؛ ومغزى المعلومات الجغرافية المكانية؛ ووثائق السياسات العامة المهمة بالنسبة لموضوع اللجنة؛ ومسؤولية الهيئات عن إدارة مخاطر الكوارث؛ وإنشاء الفريق العامل المعني بالكوارث والتابع للجنة الخبراء. ويتألف منطوق القرار من بنود العمل الخمسة المذكورة في الفقرة (أ).

٥ - وقدم الفريق العامل مشروع قرار بشأن إدارة مخاطر الكوارث ليعتمده المؤتمر.

المرفق الثالث

اللجنة التقنية الثالثة: البنية التحتية للبيانات المكانية الإقليمية

١ - اجتمعت اللجنة التقنية الثانية بعد ظهر يوم ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وترأست الجلسة جيانغ جيي (الإدارة الوطنية للمسح ورسم الخرائط والمعلومات الجغرافية المكانية، الصين) وشغل منصب المقرر لي سانغهو (المعهد الوطني للمعلومات الجغرافية، جمهورية كوريا). وانضم إلى الجلسة كل من هيروشي موراكامي (هيئة المعلومات الجغرافية المكانية، اليابان)، وعمور لعريبي (شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة)، وبايارما إنختور (إدارة شؤون الأراضي والجيوديسيا ورسم الخرائط، منغوليا)، ودو تي تو توي (إدارة المسح ورسم الخرائط، فييت نام)، ويوسيتا برمانا وديني نورعيني (وكالة المعلومات الجغرافية المكانية، إندونيسيا). وانضم إلى الجلسة السيد منتصر مأمون (هيئة المسح، بنغلاديش).

٢ - وأدلت الرئيسة بكلمة افتتاحية. ورحبت بالمشاركين وأعربت عن أملها في أن يجرى مزيد من التعاون بشأن القرارات في الفترة القادمة.

٣ - وناقشت اللجنة المسائل التالية:

(أ) ناقش المشاركون المتطلبات الأساسية للبنية التحتية للبيانات المكانية الإقليمية وتوصلوا إلى فهم مشترك بشأن مفاهيم البنية التحتية للبيانات المكانية وعناصرها وآلية تشغيلها المتزامن؛

(ب) عمل المشاركون معاً على صياغة مشروع قرار بشأن البنية التحتية للبيانات المكانية الإقليمية، بحث أساساً في مسألة الاحتياجات المتزايدة الناجمة عن القضايا الإقليمية والخدمات المكانية في ما يتعلق بالحصول على المعلومات الجغرافية المكانية وتقاسمها بين البلدان لتحقيق التنمية المستدامة على الصعيد الإقليمي. كما تناول المشاكل المتعلقة بتوافر البيانات/الخدمات الجغرافية المكانية ونوعيتها وإمكانية تشغيلها المتزامن، وإمكانية الحصول عليها وتبادلها بين البلدان. وتضمَّن توصيات بإجراء دراسة استقصائية لبحث وتقييم الحالة الراهنة لتطور البنية التحتية للبيانات المكانية في البلدان الأعضاء، وتحديد معايير البيانات/الخدمات المشتركة للبنية التحتية للبيانات المكانية الإقليمية، وصياغة قواعد لتبادل البيانات والخدمات، وتنفيذ مشروع تجريبي مع بعض البلدان لاختبار آليات تبادل البيانات وفقاً للقواعد المصاغة سلفاً وإدماج خدمات/بوابات إلكترونية من أجل التشغيل المتزامن للبنية التحتية للبيانات المكانية الوطنية. كما أوصى بتنفيذ برامج عمل مشتركة لتوفير التعليم

والتدريب بشأن تبادل البيانات وإنشاء البوابات الإلكترونية والتطبيقات من أجل البنية التحتية للبيانات المكانية الإقليمية؛

(ج) قام المشاركون أيضاً بصياغة خطة عمل وأهداف محددة للسنوات الثلاث القادمة. وتم تحديد ستة بنود، وهي إجراء دراسة استقصائية عن حالة تطور البنية التحتية للبيانات المكانية الوطنية في البلدان الأعضاء، مع التركيز على إمكانية الحصول على البيانات/الخدمات الإلكترونية وإدارتها وتحديثها وتبادلها؛ وتحديد المعايير المشتركة للبيانات/الخدمات المشتركة وصياغة قواعد تبادل البيانات/الخدمات؛ والاضطلاع بمشاريع تجريبية بين البلدان، بما فيها إندونيسيا والصين وفييت نام وكوريا ومنغوليا؛ وتنظيم دورات تدريبية بشأن البنية التحتية للبيانات المكانية الإقليمية، والبوابات الإلكترونية/المنابر والتطبيقات؛ والمشاركة في تنظيم حلقات عمل/حلقات دراسية بشأن البنية التحتية للبيانات المكانية الإقليمية مع المنظمات الدولية الأخرى.

٤ - وقدمت اللجنة مشروع قرار وخطة عمل بشأن البنية التحتية للبيانات المكانية الإقليمية ليعتمدهما المؤتمر.

المرفق الرابع

اللجنة التقنية الرابعة: السجل العقاري وإدارة الأراضي

١ - اجتمعت اللجنة التقنية الرابعة بعد ظهر يوم ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، تحت رئاسة سانغهون لي (جمهورية كوريا) وعمِل تيو تشي هاي (ماليزيا) مقرراً. وتبادل ما مجموعه ٢٢ مشاركاً، من ضمنهم ممثلون عن ١٢ بلداً عضواً (بروني دار السلام وسري لانكا وسنغافورة والصين وفيجي وفييت نام وكوريا وماليزيا ومدغشقر ومنغوليا ونيبال واليابان)، وكيانان من كيانات الأمم المتحدة (موئل الأمم المتحدة/الشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة) الخبرات والمعارف، وناقشوا المسألة استناداً إلى نتائج حلقة العمل المشتركة التي حضرها ممثلون عن اللجنة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للمبادرة العالمية للأمم المتحدة بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وموئل الأمم المتحدة/الشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وناقشت اللجنة أيضاً الموجز الذي أعدّه المقرر.

٢ - وناقشت اللجنة المسائل التالية:

(أ) أكد المشاركون أنه ينبغي احترام التنوع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وأن الإدارة والتنظيم الصحيحين للأراضي بواسطة معلومات الجغرافية المكانية يمكن أن يكونا نقطة فعالة انطلاق لتحقيق التنمية المستدامة؛

(ب) تناول المشاركون مسألة النقص الكبير في البيانات والمعلومات في قطاع الأراضي ضمن البنى التحتية القائمة للمعلومات الجغرافية المكانية والبيانات المكانية الوطنية؛

(ج) نظر المشاركون في وضع نُهج تشاركية مبتكرة وميسورة التكلفة، بما في ذلك تقديم المعلومات طوعاً وتعزيز عمليات وتكنولوجيات الحصول على البيانات على نحو ملائم للغرض، وذلك للوقوف على تحسين عمليات تحديد وتسجيل أوجه العلاقة الرابطة بين السكان والأراضي وتسجيلها ووضع خرائط تبين تلك العلاقة على نحو أفضل، بما يؤدي إلى تحقيق أمن الحيازة للجميع؛

(د) اعتمدت اللجنة برنامج الأنشطة المزمع إنجازها في السنوات الثلاث المقبلة. وجرى تحديد ثلاثة بنود، هي تحديد المسائل المتعلقة بالأراضي في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ؛

واقتراح إطار ميسور التكلفة وممارسات جيدة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ ونشر الممارسات الجيدة وتعزيز التدريب وتنمية القدرات؛

(هـ) وأكدت تسعة بلدان أعضاء، هي بروني دار السلام وسري لانكا وسنغافورة والصين وفيجي وفييت نام وقيرغيزستان وماليزيا ومنغوليا، أسماء المرشحين لمنصب نائب رئيس الفريق العامل الرابع المنشأ، وأعرب موئل الأمم المتحدة/الشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي عن دعمهما لهذه الأنشطة؛

(و) أكد المشاركون ربط سبل الاتصال بفريق الخبراء المعني بإدارة الأراضي وتنظيمها التابع للجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، وأعرب وفد ماليزيا عن رغبته في عقد حلقة عمل إقليمية بشأن إدارة الأراضي في الجلسة العامة المقبلة للجنة الإقليمية.

٣ - وقدم الفريق العامل مشروع قرار بشأن السجل العقاري وإدارة الأراضي ليعتمده المؤتمر.

المرفق الخامس

جدول الأعمال المؤقت لمؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي الحادي والعشرين لرسم الخرائط لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ

١ - افتتاح المؤتمر.

٢ - انتخاب رئيس المؤتمر وأعضاء المكتب الآخرين.

٣ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى:

(أ) إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال المؤتمر؛

(ب) اعتماد النظام الداخلي؛

(ج) إنشاء لجان تقنية وانتخاب رئيس كل لجنة؛

(د) وثائق تفويض الممثلين الموفدين إلى المؤتمر.

٤ - تقرير لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي.

٥ - تقرير اللجنة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للمبادرة العالمية للأمم المتحدة بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية.

٦ - تقرير عن تنفيذ القرارات المتخذة في مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي العشرين لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادئ.

٧ - ورقات المؤتمر:

(أ) التقارير القطرية؛

(ب) الورقات المقدمة بناء على دعوة بشأن الإنجازات والتطورات في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية في ما يتعلق بمعالجة المسائل الوطنية والإقليمية والعالمية.

٨ - تقارير اللجان التقنية للمؤتمر.

٩ - جدول الأعمال المؤقت لمؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي الثاني والعشرين لرسم الخرائط لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ.

١٠ - اعتماد تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي الحادي والعشرين لرسم الخرائط لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ.

المرفق السادس

قائمة الوثائق

الرقم	العنوان
E/CONF.104/1	جدول الأعمال المؤقت
E/CONF.104/2	النظام الداخلي
E/CONF.104/INF/1	وثائق المؤتمر
E/CONF.104/INF/2	قائمة المشاركين
E/CONF.104/L.1	تنظيم الأعمال
E/CONF.104/3	تقرير لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي
E/CONF.104/4	تقرير اللجنة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للمبادرة العالمية للأمم المتحدة بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية
E/CONF.104/5	تقرير الفريق العامل الأول: إطار الإسناد الجيوديسي من أجل التنمية المستدامة
E/CONF.104/6	تقرير الفريق العامل الثاني: تبادل البيانات وتحقيق التكامل بينها لأغراض إدارة الكوارث
E/CONF.104/7	الفريق العامل الثالث: إدارة المعلومات المكانية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي
E/CONF.104/8	تقرير عن تنفيذ القرارات المتخذة في مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي التاسع عشر لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادئ
E/CONF.104/IP.1	إدماج المعلومات الجغرافية المكانية في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠
E/CONF.104/IP.2	التحولات الحضرية الإقليمية: الأرض والخطة الحضرية الجديدة
E/CONF.104/IP.3	المنظورات الوطنية: وجهة نظر اليابان
E/CONF.104/IP.4	تسخير المعلومات الجغرافية المكانية لأغراض خطة التنمية العالمية: الأمريكتان
E/CONF.104/IP.5	الخرائط في العالم المعاصر (أُلغيت)

الرقم	العنوان
E/CONF.104/IP.6	إطار الإسناد الجيوديسي: أستراليا
E/CONF.104/IP.7	إطار الإسناد الجيوديسي العالمي: من منظور الرابطة الدولية للجيوديسيا
E/CONF.104/IP.8	تحديث المسند الجيوديسي لفيجي
E/CONF.104/IP.9	نظام الإسناد الجيوديسي المنغولي
E/CONF.104/IP.10	إدماج تكنولوجيا الملاحظة باستخدام القياس بالتداخل الضوئي على خط قاعدي طويل جداً في إطار الإسناد الجيوديسي لآسيا والمحيط الهادئ
E/CONF.104/IP.11	مراجعة المساند الجغرافية المركزية لماليزيا لعام ٢٠٠٠
E/CONF.104/IP.12	تدابير مكافحة الكوارث في اليابان وتعزيز النهج الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث في كل بلد من البلدان الأعضاء في اللجنة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للمبادرة العالمية للأمم المتحدة بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية
E/CONF.104/IP.13	التعاون الإقليمي في مجال الاستفادة من تطبيقات التكنولوجيا الفضائية لأغراض الحد من مخاطر الكوارث والتنمية المستدامة
E/CONF.104/IP.14	تسخير المعلومات الجغرافية المكانية من أجل الحد من مخاطر الكوارث: خطة إندونيسيا للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩
E/CONF.104/IP.15	رسم خرائط المناطق المتضررة من الإعصار المداري هايان في الفلبين باستخدام الصور الساتلية المسندة بإحداثيات جغرافية وذات الاستبانة العالية جداً
E/CONF.104/IP.16	البنية التحتية للبيانات المكانية بكانتربري: الدروس المستخلصة من الانتعاش بعد الزلزال
E/CONF.104/IP.17	تسخير المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية لمواجهة الكوارث
E/CONF.104/IP.18	تحديث مجموعات البيانات في البنية التحتية للبيانات المكانية الوطنية من أجل تقديم خدمات أذكى – مع أمثلة من الصين
E/CONF.104/IP.19	تجديد مجموعات البيانات الجغرافية المكانية الوطنية في جمهورية كوريا
E/CONF.104/IP.20	تطوير البنية التحتية للبيانات المكانية الوطنية المنغولية

الرقم	العنوان
E/CONF.104/IP.21	مؤسسة إطار البيانات المكانية بأستراليا ونيوزيلندا: إنشاء بنية تحتية للبيانات المكانية للقرن الحادي والعشرين
E/CONF.104/IP.22	البنية التحتية للبيانات المكانية والتنمية المستدامة على الصعيد الوطني
E/CONF.104/IP.23	خطة إنشاء لجنة وطنية معنية بالأسماء الجغرافية والبنية التحتية للبيانات المكانية في فييت نام
E/CONF.104/IP.24	تعزيز الإدارة والتدبير المستدامين للأراضي بواسطة المعلومات الجغرافية المكانية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ
E/CONF.104/IP.25	الوسائل والنُهج التي تفي بأغراض إدارة الأراضي
E/CONF.104/IP.26	معالجة فرص إدارة وتدبير الأراضي: منظور بلد غير ساحلي
E/CONF.104/IP.27	إدارة الأراضي وتسجيل الأراضي والعلاقة الرابطة بين الهيئات الحكومية في فييت نام
E/CONF.104/IP.28	الاستفادة من رسم الخرائط الثلاثية الأبعاد في تخطيط الأراضي وإدارتها
E/CONF.104/IP.29	تسخير السجل العقاري الإلكتروني لتحقيق تحوُّل اقتصادي وطني جليّ
E/CONF.104/CRP.1	التقرير القطري لتايلند
E/CONF.104/CRP.2	التقرير القطري عن حالة الأنشطة المتصلة بالمعلومات الجغرافية المكانية في اليابان

الرجاء إعادة استعمال الورق

191115 161115 15-18595 (A)